

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٣٥٢

الخميس، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة هيلي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيدة ميلي كوليفا
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين

جدول الأعمال

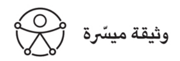
الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/800)

1828582 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2018/800)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية اسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة .

ينضم السيد ماديرا إلى هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/800، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

أرحب الآن بالسيد كيتينغ وأعطيه الكلمة.

السيد كيتنغ (*تكلم بالإنكليزية*): إن مدة خدمتي تنتهي في الأسبوع المقبل. وفي اليوم الذي وصلت فيه إلى مقديشو في ٢٠١٦ كانون الثاني/يناير، تم نقلي مباشره إلى مكتب الرئيس لمناقشه تهديد الولايات الأعضاء الاتحادية بوقف التعاون مع الحكومة المركزية. وعندما غادرت مقديشو قبل يومين، واجه البلد حالة مماثلة.

لم تتغيّر المشاكل الهيكلية التي ترسم ملامح السياسة والأمن في الصومال، ولكن لا ينبغي لذلك أن يحجب بعض الإنجازات الملحوظة في السنوات الثلاث الماضية. لقد كان هناك انتقال سلمي للسلطة الرئاسية بنتيجة مقبولة تم اعتبارها مشروعة. وخرج إلى حيز الوجود مجلس شيوخ جديد يمثل الولايات الاتحادية. وارتفعت النسبة المئوية للنساء الأعضاء في البرلمان من ١٤ إلى ٢٤ في المائة، أي أعلى من المتوسط الأفريقي والمتوسط العالمي. وتم تجنب انتشار المجاعة في عام ٢٠١٧ بفضل التعبئة الوطنية وتحسّن التأهب وسخاء الجهات المانحة وسرعة توفيرها للتمويل. ويعود الفضل في هذه القصة المسكوت عنها بشكل كبير، لكل من الصوماليين والأمم المتحدة.

ويجري تشكيل الخريطة الاتحادية، فقبل عام واحد، أُنشئت ولاية هيرشبيلي. وقد كانت هناك نجاحات في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وقد تجاوزت ما هو مقبول وذهبت للتسوق في بلدة غالكايو التي كانت حتى وقت قريب غير آمنة للغاية ومنقسمة جدا. وتم منع نشوب نزاعات أخرى، مثل النزاع بين بونتلاند وصوماليلاند، من خلال النشاط الدبلوماسي المكثف الذي قامت به الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية وجهات الأخرى.

لقد تم وضع إطار عمل لمعالجة انعدام الأمن المزمن: وهو هيكل الأمن الوطني والنهج الشامل إزاء الأمن.

ويجري تنفيذ خطة لانتقال المسؤولية الرئيسية عن الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى القوات الصومالية. وتولت القوات الصومالية للتو المسؤولية عن إِسْتَاد مقديشو الأَيْقُونِيّ والمناطق المجاورة.

وهناك حكومة منصّبة مع خطة إصلاح إلزامية، ترتكز على الشراكة القوية بين الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو ورئيس الوزراء حسن علي خيري. ويتمثل هدفها الأساسي في جعل البلد أكثر قدرة على الوفاء بالديون وخضوعا للمساءلة كخطوة

نحو استعادة السيادة الكاملة، والحد من التبعية واجتذاب الاستثمار العام والخاص.

إن الوفاء بالمعايير التي حددها صندوق النقد الدولي جارٍ على قدم وساق، والإيرادات المحلية آخذة في الازدياد، والإدارة المالية العامة تتحسن، والثقة في الأعمال التجارية تزداد، وآفاق تصفية المتأخرات وتخفيف عبء الديون باتت أقرب.

ويتم وضع الأطر التشريعية والمؤسسية لانتخابات ٢٠٢٠. ويجري إحراز تقدم حقيقي في استعراض الدستور. وقد شاركت الولايات الاتحادية بشكل أكبر في مجموعه من المسائل، وبث عمل اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض النشاط في جدول أعمال الحكومة. ويجري وضع إطار للمصالحة الوطنية بهدف مشاركة جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الصومالي في معالجة المظالم وحل النزاعات.

ويمكن للصوماليين أن يستمدوا قوتهم من تلك التغييرات الإيجابية. ومع ذلك، لا ينبغي لأحد أن يخدع نفسه بشأن التحديات المقبلة، التي معظمها هيكلية.

فلا يزال الصوماليون يعانون من انعدام شديد في الأمن، ومستويات عالية ومكلفة من العنف، واعتداءات شرسة تشنها حركة الشباب، ومحدودية سبل اللجوء إلى العدالة والخدمات الأساسية، وانعدام الحكم المحلي، والفقر المزمن، والافتقار إلى الدخل وفرص العمل.

والبلد عرضة للصدمات المناخية. وهناك ٢,٦ مليون منالنازحين. وهو أحد أسوأ الأماكن في العالم بالنسبة للمرأة، وتظل فرص التعليم والعمل والحياة بالنسبة للشباب محدودة بشكل يُدمي القلب.

والإساءة والحرمان من حقوق الإنسان أمر شائع، بما في ذلك العنف الجنسي والممارسات التقليدية الضارة ومحدودية حرية التعبير والاعتقال والاحتجاز التعسفيان، بما في ذلك للأطفال. لم يتم بعد تشكيل لجنة وطنية لحقوق الإنسان.

إن المنازعات على الحدود، والموارد، والإيرادات، وتقاسم السلطة، والمظالم بين القبائل ومجموعات المصالح، يمكن أن تتحول إلى أعمال عنف وتؤدي إلى المزيد من البؤس الإنساني والنزوح.

وقد مكنت اتفاقية ٤,٥ لتقاسم السلطة التي تراعي مصالح العشائر القوية على حساب العشائر الأضعف والأقليات من إحراز تقدم، ولكنها مصدر للتظلمات القابلة للاستغلال.

وسيادة القانون ضعيفة. إن نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية على وشك أن يتم الاتفاق عليه، لكن القدرات لا تزال محدودة للغاية. فالحكومة تفتقر إلى الوسائل التي تكفل تنفيذ الأحكام؛ وفي كثير من الأحيان، يلجأ الناس إلى حركة الشباب بدلاً من ذلك.

والفساد ممنهج، ويستغل لكسب السلطة والاحتفاظ بها. ويعاقب الفقراء، الذين يشكلون الأغلبية. ولا تزال الأموال المتداولة مجهولة المصدر تمثل سمة مميزة للسياسة الصومالية.

كما يتطلب التصدي للفساد تغييرا هيكليا – بناء وتمويل مؤسسات مستقلة للعدالة، وتعيين موظفين أكفاء ومدربين تدريبا جيدا في الخدمة المدنية.

ويفتخر الصوماليون بنسبهم العشائري، لكن لا يمكن للدولة أن تسمح بأن تكون هوية العشيرة هي الأساس الوحيد لتحديد التعيينات. ويستحق الشباب على وجه الخصوص مؤسسات تقدم الخدمات.

وتدرك الحكومة تماما هذه التحديات. والمسألة هي ما إذا كانت ستستطيع التصدي لها، وما إذا كان بوسع المجتمع الدولي تقديم الدعم المتماسك والكافي وحسن التوقيت لمساعدتها على القيام بذلك. هناك العديد من المخاطر. وتبرز منها أربعة.

الأول هو خطر قيام حركة الشباب وغيرها من المتطرفين، بعرقلة التقدم. وعلى الرغم من نجاح بعثة الاتحاد الأفريقي وقوات الأمن الصومالية في احتواء حركة الشباب، فإنها لا تزال صامدة. وهي تستخدم الاغتيالات المستهدفة والعبوات المتفجرة الارتجالية وابتزاز كل من المجتمعات والأعمال التجارية، بما في ذلك في مقديشو وغيرها من البلدات. وتتطلب إدارة تلك المخاطر وتخفيفها إضعافا لقدرة حركة الشباب، وكذلك زيادة شرعية الحكومة وقدرتها. ولن يفيد أحدهما دون الآخر.

إن الإسراع بتنفيذ الهيكل الأمني الوطني والاستثمار في اتباع نهج شامل إزاء الأمن، أمران أساسيان. ويمكن لتلك الأمور أن تسهل اتباع نهج أكثر اتساقا من جانب الشركاء الدوليين، ولكن النجاح يتوقف أساسا على تنفيذ الاتفاقات المبرمة بين القادة الصوماليين بشأن الأدوار والمسؤوليات الأمنية في جميع أنحاء البلد.

والخطر الثاني هو أن تؤدي الخلافات السياسية إلى التوقف التام للتقدم وإقرار تشريعات هامة وتنفيذ خطة الحكومة المتعلقة بالإصلاح والأمن. إن غياب الثقة بين الحكومة المركزية والولايات الأعضاء في الإتحاد والقرار الذي اتخذته مؤخرا بتعليق التعاون، أمران مثيران للقلق الشديد. إن الفشل في استعادة الثقة والتعاون يوجه إشارة سلبية إلى كل من الصوماليين والشركاء الدوليين الذين يحاولون عرض القضية على العواصم المشككة في أن الصومال مستعد لتلقي دعم مالي وأمني إضافي. ويتعين على الولايات الأعضاء في الإتحاداستخدام الاجتماع المقبل لمجلس الأمن القومي، الذي سيعقده الرئيس، كفرصة للمشاركة البناءة. وعلى أساس التقدم المحرز حتى الآن، هناك مجال لمزيد من الاستثمار في قدرة ولايات الاتحاد والمزيد من التواصل مع المركز. وقد صار تأمين المشاركة في الدوائر الانتخابية الرئيسية للبرنامج الوطني، ليس فقط الولايات الاتحادية، ولكن أيضًا البرلمانيين، ووسطاء السلطة القبلية، ومجتمع الأعمال، بمن في ذلك الشتات، والشيوخ التقليديون أكثر صعوبة وتكلفة مع اقتراب عقد انتخابات الولايات والانتخابات الوطنية، لكنه أمر ضروري.

ويتطلب الحد من هذا الخطر اتباع نهج مزدوج المسار. وينبغي معالجة المسائل الأساسية، بما في ذلك كيفية تقاسم السلطة وإسنادها وفصلها، وطبيعة الدولة الاتحادية، وسلطات كل منها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات، من خلال المراجعة الدستورية. ويجب استشارة الشباب والنساء والأقليات. إن الآراء القوية والمتباينة بشأن الإتحاد مشروعة، ولكن إذا أردنا تغيير الثقافة السياسية، فيجب حلها من خلال الحوار، وليس من خلال اتخاذ إجراءات أحادية. ويتمثل التحدي الأكبر الفوري، في التوصل إلى اتفاقات سياسية تمكّن من زيادة الزخم دون المساس بنتيجة المراجعة الدستورية. ويشمل ذلك القوانين الانتخابية، وإدماج قوات الأمن واتفاقات تقاسم الموارد والإيرادات. وفي هذا السياق، تشكل الثقة عنصرا رئيسيا، رغم صعوبة ذلك، بالنظر إلى شك السياسيين وافتراضهم أن خصومهم منشغلون أساسا بإزاحتهم أو استبدالهم. ومفهوم المعارضة الوطنية ضعيف، وقواعد اللعبة السياسية غير واضحة وفظة. وتجري إساءة استخدام الاقتراحات المتعلقة بحجب الثقة عن الآخرين والمساءلة والانتخابات واستخدامها لتحقيق مكاسب مالية وسياسية، ويتعين تحديدها. ويجب أن يكون دور السياسيين هو إنجاز الأمور بدلاً من الترويج للقبيلة أو المصالح الشخصية. وسيستغرق ذلك بعض الوقت ولن يحدث إلا إذا اعتبرت الاتفاقات والعمليات مشروعة وكنتيجة للمشاركة البناءة. وتتطلب الثقة احترام الإجراءات القانونية الواجبة والالتزام باللاعنف والاستعداد للمشاركة، وتقديم التنازلات من أجل الصالح العام. كانت هذه رسالتي الفاصلة إلى القادة الصوماليين.

إن الخطر الثالث، يتجلى في تفرق المجتمع الدولي، رغم وحدة المجلس. وهناك عدد من الأبعاد لذلك. وسيكون برنامج

الإصلاح السياسي والأمني والسياسي للحكومة أكثر نجاحا إذا عمل الشركاء مع بعضهم البعض، استنادا إلى خطط وطنية متفق عليها ونُظم إدارة قادرة على تحقيق النتائج. وقد نجح ذلك في بعض المناطق، وكانت النتائج مثيرة للإعجاب، بما في ذلك الدعم الإنساني والانتخابي والإصلاحات الاقتصادية والمالية. وتتوسط الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لإقامة شراكات قوية. وهناك دعم كبير للموازنة في الطريق، بما في ذلك من جانب الإتحاد الأوروبي والنرويج، ولكن في مجالات أخرى، مثل المجال الأمني، تسود النُهج الثنائية بشكل أكبر، مما يعقد فرص النجاح.

والمجال الآخر الذي يجب مقاومة التجزؤ فيه هو الأساس الذي ستبقى بناء عليه بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال. وتستحق هذه البعثة تمويلًا يمكن التنبؤ به وأفقًا واضحًا لسحبها، استنادًا إلى إعادة التشكيل بناء على التقدم في دحر حركة الشباب و القدرة الصومالية الواضحة على تولي المسؤوليات الأمنية. قد تكون المغادرة المبكرة للبعثة كارثية، ولكن من أجل الحفاظ على استمرارها، يتعين دعمها، وكذلك دعم المؤسسات الأمنية الصومالية، والنجاح في تحسين أمن السكان. لقد تولى الصوماليون ملكية عملية انتقالية قائمة على الظروف، ويمكن للبعثة أن تساعد في إنجاحها. وسيتعين على الدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أن يتطور مع تقدم العملية الانتقالية. وسوف يلقي الاستعراض الحالي للمكتب، الضوء على ذلك.

ويتعلق اختبار آخر للوحدة الدولية بضعف الصومال أمام منافسات الشركاء، بما في ذلك في الخليج. وآمل أن ينتقل إلى الصومال الجو الناجم عن عودة النشاط الدبلوماسي في القرن الأفريقي والتقارب بين إثيوبيا وإريتريا. ويمكن أن تشمل الآثار الجانبية المفيدة الاحتواء أو الحل السريع للصراعات بين الصوماليين، بما في ذلك المحادثات بين هرغيسا ومقديشو، التي يتعين استئنافها، وإيجاد أساس محترم يمكُن الصومال من الاستفادة من الروابط التاريخية ومن الحصول على دعم جميع شركائه.

ويتجلى الخطر الرابع في أن يواجه السكان مرة أخرى احتمال وقوع كارثة إنسانية. ولسوء الحظ، فإن احتمال حدوث ذلك كبير، حيث يعيش الملايين بالفعل بالكاد على حافة العيش الكريم. وستنبثق الأزمات المستقبلية من مزيج من الصدمات المرتبطة بتقلبات المناخ والنزاع المسلح الذي تثيره حركة الشباب، والمظالم التي لم توجد لها حلول، والتنافس على الموارد الطبيعية والتهميش النظامي لمجموعات معينة. وينبغي أن يكون الهدف هو الحد من الضعف البشري عن طريق إحداث وظائف، والاستثمار في التوسع الحضري، وإدارة المياه والوصول إلى الطاقة النظيفة، وإضافة قيمة إلى الإمكانيات الاقتصادية الهائلة للبلد، سواء في مجال الثروة الحيوانية أو صيد الأسماك أو الزراعة أو تكنولوجيا المعلومات.

إن مستقبل الصومال بين أيدي الصوماليين. وتدرك الحكومة ذلك، وأحيي تصميمها على إعادة تأكيد سيادة الصومال. لكن الإرادة السياسية وحدها ليست كافية. فالقدرات العملية ضرورية، كما هو الحال بالنسبة للنجاح في تعزيز السياسة الشاملة للجميع حقا، الغير السهلة إطلاقا في ظل اقتصاد سياسي شوهته ٣٠ عاما من الصراع العنيف، مع المفسدين الذين يستفيدون من انعدام الأمن. ويعتمد النجاح على القادة السياسيين والتجاريين والتقليديين وغيرهم من القادة الذين يعملون معاً من أجل الصالح العام، بينما يستفيدون من الثروة المحتملة للبلد من أجل تحويل مستقبل الناس، خاصة الشباب. وقد خفت حدة السخرية خلال السنوات القليلة الماضية، من احتمال حدوث ذلك ومن تمكّن الصوماليون من إيجاد أساس لحل مشاكلهم. وهناك الآن إحساس بما هو ممكن، وليس فقط بما هو غير ممكن. وكلما أظهر القادة السياسيون الوحدة، كلما

زادت الفرص والمسؤولية، الملقاة على كاهل الشركاء الدوليين للاستثمار في جميع أنحاء البلد وقيادته.

في الختام، أود أن أشكر المجلس على دعمه المستمر للصومال وللأمم المتحدة ولي ولفريقي. لقد تشرفت بالعمل مع الشركاء الدوليين، وقبل كل شيء، مع قادة وشعب الصومال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كيتنغ على إحاطته الإعلامية، وأشكره بالنيابة عن المجلس بكامله على عمله.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكرك سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة في الصومال. وإنه لشرف عظيم لي أن أقوم بذلك مرة أخرى.

إن الصومال في طريقه إلى تولي الملكية الكاملة لمستقبله. ورغم العديد من التحديات الصعبة، فإن الصومال في مسار يتسم بالتقدم، ويمكن رؤية تحقيق تقدم ملموس في عدد من المجالات المهمة. ولا تزال رحلة البلد نحو السلام والأمن الدائمين قابلة للتحقيق من خلال تضافر الجهود التي يبذلها شعبه وقيادته والعديد من الأصدقاء والشركاء الدوليين، بما في ذلك الشراكة القوية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويتيح الزخم الناتج عن تشجيع التطورات الحاصلة في المنطقة، حيث أصبح قادة القرن الإفريقي أكثر إدراكا للحاجة الملحة لتحقيق السلام والاستقرار من حولهم، ويتخذون مبادرات لتعزيز وتسخير العوامل المشتركة لشعوبهم، وتوحيد بلدانهم، وإتاحة فرص جديدة لتحقيق المصالحة والاستقرار والتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي. ويجب على الصومال وشعبه المحافظة على هذا الزخم، وينبغي أن يظل الشعب ثابتا في السير على المسار الذي رسمته حكومته، والذي اتسم بالمصالحة بين الصوماليين وتحقيق النمو الاقتصادي والازدهار بدون فساد، وتحقيق الأمن والاستقرار من خلال احترام حقوق الإنسان، واتباع سياسة شاملة للجميع، وتقاسم السلطة والموارد والتوزيع المنصف للأراضي. وفي هذا الصدد، يهنئ الإتحاد الأفريقي حكومة الصومال الاتحادية على وضع سياسات شاملة في صميم برنامجها الوطني للإصلاح نحو النظام الإتحادي، ومراجعة الدستور، على النحو المعبر عنه في خريطة الطريق السياسية بشأن السياسة الشاملة لجميع.

ونرحب بالقرارات المتخذة في اجتماعات مجلس الأمن الوطني بشأن تقاسم الموارد، وإدماج قوات الأمن والخطة الانتقالية. وننظر بارتياح إلى التزام حكومة الصومال الاتحادية بالتعجيل باتخاذ القرارات السياسية اللازمة للتصدي بفعالية لجميع المسائل المتبقية التي تعمل على تأخير الانتهاء من عملية مراجعة الدستور ومعالجتها ونشيد به، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على مركز الولايات الاتحادية الأعضاء في إطار مجلس الأمن الوطني، وتقاسم الموارد والسلطة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد والنظام الاتحادي المالي وتوزيع المسؤوليات في قطاعي الأمن والعدالة وسيادة القانون ونظام التمثيل السياسي وتنفيذ نموذج عدالة متفق عليه يكون شفافا وذا مصداقية. ويشكل إنشاء اللجنة التقنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي، المعهود إليها بالمضي قدما بالمفاوضات بشأن الركائز الأساسية للاستقرار الطويل الأجل، بما في ذلك نموذج الانتخابات وتقاسم الموارد وتوزيع السلطات لدعم الاتفاقات السياسية على المستوى القيادي، خطوة تاريخية نحو سلام دائم في البلد.

وقد رسم الرئيس فارماجو وحكومته، فضلا عن قادة الصومال على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات الأعضاء في الاتحاد على السواء، الطريق لتحقيق انتخابات الصومال المكفولة دستوريا والمرتكزة على صوت واحد للشخص الواحد، على النحو المنصوص عليه في الدستور المؤقت للصومال. ومن الضروري أن نواصل تشجيع ودعم القيادة وهي تسعى إلى تنفيذ

وتوضيح جميع المسائل المعلقة الأخرى في هذا الصدد، مثل إقرار القانون الانتخابي، والاستمرار في تسجيل الأحزاب السياسية، ووضع الصيغة النهائية للتعديلات الدستورية ذات الصلة، وتعديل القانون المتعلق بالأحزاب السياسية، وشمول الجميع – ولا سيما فيما يتعلق بضمان تمثيل المرأة على قدم المساواة، فضلا عن الأشخاص المشردين داخليا والشباب والأقليات والفئات المحرومة – في عملية صنع القرار.

وقد تم إحراز تقدم هائل كبير صوب تحقيق تخفيف أعباء الديون، الأمر الذي سيتيح للصومال فرصة الوصول إلى التمويل الدولي التساهلي، وزيادة الموارد المالية. وإننا نشيد بقوة بهذه الجهود ونهنئ الصوماليين على ذلك الإنجاز الممتاز.

إن إحراز التقدم في الصومال لم يكن بالعملية السهلة على الإطلاق ولا يمكن على الإطلاق بتاتا النظر إليها كأمر مسلم به. فالحكومة تعمل في بيئة غير مستقرة، وتستخدم أدوات بالغة الهشاشة وتدير مؤسسات ضعيفة للغاية. وفوائد السلام المتراكمة نتيجة للجهود المتواصلة التي يبذلها الصوماليون وشركاؤهم تتعرض للتهديد باستمرار بسبب انعدام الثقة والديناميات العشائرية والخطاب الأيديولوجي المتطرف والسياسة الانقسامية والتمرد والتنافس غير المنظم على السلطة والموارد والتطرف العنيف والنشاط الوحشي لحركة الشباب.

إن الأزمة السياسية الراهنة في الصومال تضع ضغطا غير عادي على تماسك الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. وأنا أؤمن بحكمة وقدرة القيادة الصومالية على التغلب على هذا التحدي الجديد من خلال مواصلة التركيز ووحدة الهدف والحوار الطويل الأمد، وروح الشراكة والمصالح المشتركة والتفاهم المتبادل. غير أنه ينبغي لنا أن نظل ندعم تلك الجهود وأن نكون مستعدين للتدخل في حالة الحاجة وأن نوفر دعما مستداما وفي الوقت المناسب ومتسقا واستباقيا للأطراف.

وبالانتقال إلى الحالة الأمنية، فإن هناك خلفية من العنف المستمر ونزاعات العشائر المحلية التي لا تزال تشكل مصدر قلق حقيقي. فحركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية لا يزالان يواصلان الحفاظ على حضور نشط في جميع أنحاء الصومال وعلى شن هجمات مميتة. ومؤخرا جدا حدث تحول في عمليات حركة الشباب، مع تجديد التركيز على مقديشو. وهذا التحول يشكل خطرا حقيقيا. وتظل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على استعداد للدخول في شراكة مع قوات الأمن الوطنية الصومالية، التي تسلمت المسؤوليات من قوة تحقيق الاستقرار في مقديشو. وبالمثل، تواصل حركة الشباب، خارج مقديشو، اللجوء إلى استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما فيها المحمولة على مركبات والأجهزة المتفجرة المرتجلة المتحكم فيها عن بعد والمحمولة على مركبات، ونصب الكمائن، لا سيما على طول طرق الإمداد الرئيسية. إن تأثير حرية حركة الشباب في الحركة لا يزال يعوق حرية حركة قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الوطنية الصومالية والمدنيين، فضلا عن الجهات الفاعلة الإنسانية.

وسيتطلب التصدي للتهديد الذي تشكله حركة الشباب، في نهاية الأمر، إكمال هيكل الأمن الوطني وإحراز تقدم بشأن النهج الشامل إزاء الأمن. وستواصل البعثة، في هذا الصدد، دعم هذه الأطر والإصلاحات الأمنية اللازمة التي تطلبها الحكومة الاتحادية.

وإذ تتلمس الصومال طريقها عبر منحنى تعليمي، يجب ألا يغيب عن بالنا التقدم الحقيقي الذي أحرزته الحكومة الاتحادية – وأود أن أضيف – في غضون فترة قصيرة من الزمن. فخلال الأشهر الأخيرة، شهدنا محاولات حقيقية تجاه إصلاح الدفاع من قبل الحكومة الاتحادية. وقد شهد هذا الأمر تقدما كبيرا بشأن الإصلاح في التسجيل البيومتري وكشوف المرتبات وتقييم

التأهب العملياتي الأخير للقوات الإقليمية الذي أجراه عنصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي.

وبالإضافة إلى ذلك شهدنا، في الشهر الماضي، تغييرات كبيرة في المؤسسة الأمنية ومحاولة حقيقية من أجل تحسين التكافؤ بين الجنسين في الرتب العليا بتعيين العميدة زكية حسين أحمد كأول نائب مفوض شرطة من النساء. إن بعثة الاتحاد الأفريقي ترحب بهذه التغييرات الهامة، ونتطلع إلى العمل عن كثب مع رؤساء الأمن الجدد لضمان تأمين مقديشو وتحسين الأمن في جميع أنحاء الصومال.

وكما يدرك أعضاء المجلس تماما، فإن ذلك التقدم سيكون أمرا حاسما في تحويل اتفاق هيكل الأمن الوطني التاريخي لعام ٢٠١٧ من مرحلة التصميم إلى مرحلة التنفيذ. وترحب البعثة، في هذا الصدد، بنتائج اجتماعات مجلس الأمن القومي التي عقدت في بايدوا في حزيران/يونيه، داعية إلى استكمال هيكل الأمن الوطني. فمن شأن إكمال الهيكل الأمني الوطني أن يكفل الحفاظ على التقدم الذي أحرزته حتى الآن الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي. ويتمثل الأساس المنطقي وراء العملية الانتقالية في وضع إطار لبناء قدرات تشغيلية ومؤسسية صومالية لقواتها فضلا عن تلبية احتياجات المواطنين الصوماليين، ولا سيما في مجالات العدالة والإدارة المحلية المسؤولة وحرية التنقل وتوفير الخدمات.

واليوم، يمكنني أن أبلغكم بأنه يجري إحراز تقدم في تنفيذ الخطة الانتقالية، ولكن قبل ذلك أود أن أثني على جهود الحكومة الاتحادية في قيادة فريق تنفيذ العملية الانتقالية. ويواصل فريق التنفيذ الاجتماع والتخطيط بشكل منتظم، وقد عزز لشراكة وثيقة بين البعثة والمخططين ونظرائها في الجيش الوطني الصومالي. إن هذه الشراكة الوثيقة والتخطيط المشترك يشكلان الآن الأساس لتوجيه البعثة لقوات الأمن الصومالية، وفي بحر الأسابيع المقبلة، سيؤول التخطيط إلى مكاتب الأمن الإقليمية في إطار الخطوة الانتقالية المقبلة للحكومة الاتحادية. وهذا يمثل كذلك خطوة رئيسية في تخطيط العملية الانتقالية، إذ تتلقى الولايات الأعضاء في الاتحاد دعما تمس الحاجة إليه لمكاتبها للدعم الإقليمي.

وفيما يتعلق بتنفيذ المرحلة التجريبية ستسلم بعثة الاتحاد الأفريقي – ملعب مقديشو – كما أعلن مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، سعادة السفير إسماعيل شرقي، في تموز/يوليه في منتدى الشراكة المعني بالصومال في بروكسل. – ملعب مقديشو.

ومن دواعي اعتزازي أن أبلغ المجلس بأن بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال قد نقلت الآن من ملعب مقديشو. وسينجز التسليم الرسمي لأماكن العمل في الموعد ووفقا للطرائق المتفق عليها مع حكومة الصومال الاتحادية وجميع أصحاب المصلحة عندما ينتهي مكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال من تنظيف البيئة في الملعب.

أما فيما يتعلق بالمواقع التجريبية المتبقية في مقديشو، فإن تأمين طريق الإمداد الرئيسية مقديشو – بايدوا قد شهد تقدما كبيرا. ويتعين علينا بذل المزيد من الجهد، لا سيما بشأن ضمان تنفيذ الالتزامات المقطوعة خلال الجلستين السابقتين لمجلس الأمن القومي في مقديشو وبايدوا ليس فحسب من جانب الحكومة الاتحادية، بل أيضا من جانب الولايات الاتحادية الأعضاء. والأهم من ذلك هو الدعم المالي المطلوب من الشركاء الدوليين للصومال بغية كفالة قدرتنا على التخفيف من التهديدات التي قد تتعرض لها عملية الانتقال، ولكيلا نعكس مسار المكاسب التي حققتها البعثة.

والأشهر الستة المقبلة ستكون حاسمة بالنسبة للاتحاد الأفريقي والبعثة بينما نركز على المهام الحاسمة المقبلة. وعقب الاستعراض المشترك الرابع لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، جدد مجلس السلم والأمن التابع

للاتحاد الأفريقي ولاية البعثة في اجتماعه الوزاري ال ٧٨٢، على النحو الوارد في بيانه الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه، الذي يكمله الآن قرار المجلس ٢٤٣١ (٢٠١٨).

والآثار المترتبة عن كلتا الولايتين آثار شاملة. فتحويل عمليات البعثة يجري في جميع أنحاء الصومال ونحن نخطط لانسحابنا من البلد في نهاية المطاف. وفي إطار تكيف البعثة مع الحقائق الاستراتيجية والتنفيذية الجديدة، فهي الآن بصدد مرحلتها النهائية من نشر عنصرها المدني في جميع قطاعاتها. وسيكون دوره هو دعم العنصر البعثة العسكري وأفراد الشرطة لديها في تنفيذ الخطة الانتقالية، بالإضافة إلى التركيز على جهود تحقيق الاستقرار والمصالحة وحقوق الإنسان. وعند القيام بذلك، أرحب بالتزام بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال بالعمل جنبا إلى جنب مع المدنيين التابعين لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي الذين سيُنشرون عما قريب في جميع أنحاء الولايات الاتحادية الأعضاء.

وبالمثل، حسبما يقتضي القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، انتهت بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال مؤخرا من إجراء استعراض داخلي شامل لقدراتها. ويسرني الإبلاغ بأن الاستعراض قد أجري في شفافية كاملة، مسلطا الضوء على إنجازات البعثة في حدود قدراتها ومحددا الثغرات القائمة بين عناصرها الثلاثة. وستضع نتائجه، بما في ذلك تحديد نموذج إعادة تشكيل البعثة، خط القاعدة لمفهوم العمليات المقبل للبعثة. كما سيعزز ذلك دعم تنفيذ عملية الانتقال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ملامبو – نغوكا.

السيدة ملامبو – نغوكا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لك، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لموافاة المجلس بمعلومات بشأن الزيارة التي قمت بها مؤخرا إلى الصومال.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، أعتقد أن الصومال لديه فرصة نادرة لإحلال السلام وتحقيق المساواة بين الجنسين. إن الكثير من الصوماليين الذين تكلمت معهم يخاطرون بحياتهم لاغتنام هذه الفرصة. ومن أهم التطورات في الصومال هو تمثيل المرأة في المناصب العامة، الآخذ في الازدياد بفضل اتخاذ تدابير خاصة. فقد ازدادت نسبة تمثيل المرأة من ١٤ إلى ٢٥ في المائة تقريبا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، مما أضاف أصواتا مهمة إلى العمل السياسي في الصومال وركز الأضواء على الكفاح من أجل إنهاء زواج الأطفال، وإنهاء تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وتغيير القوانين التي تميز ضد المرأة.

ومشاركة المرأة في الصومال ستزداد بسرعة أكبر لو لم تُترَك لشيوخ القبائل، الذين يميلون إلى ترسيخ أوجه عدم المساواة التي تناهضها القوانين. وهناك حاجة إلى أن يقوم المزيد من القادة بتأييد المساواة بين الجنسين ودعم المرأة من أجل تسريع تنفيذ التغييرات الجوهرية.

وفي بايدوا، العاصمة المؤقتة للولاية الجنوبية الغربية، التي يتصف محافظها بتأييده الكبير للمرأة، تكلمت مع ٣١ من المشرعات في المجلس التشريعي للولاية، الذي يضم أكبر عدد من النساء المشرعات في الصومال. ورأيت الحاجة إلى الدعم الذي تدعو إليه النساء. واستمعت إلى آلامهن ورغبتهن في تغيير مستقبل أطفالهن ومجتمعاتهن المحلية. إن هؤلاء النساء وسكان الصومال بحاجة ماسة إلى الدعم المستمر من المجتمع الدولي حتى لا تذهب جهودهم الشجاعة سدى.

كما شاهدت تطورات هامة، كما يتجلى ذلك في مراجعة الدستور والتحضير لانتخابات ٢٠٢٠–٢٠٢١، بدءا بتنفيذ حصة ٣٠ في المائة المحددة للنساء الملزمة قانونا. فقد وافقت حكومة صوماليلاند في حزيران/يونيه بحجز ٢٠ في المائة من

المقاعد للنساء في الانتخابات البرلمانية والمحلية المقبلة. ولدي اعتقاد راسخ بأنه يمكن لمجلس الأمن بل يجب عليه أن يقف مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في جهودها الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، على الرغم في كثير من الأحيان من اعتراضات السلطات العشائرية الأشد قوة. وأصوات نساء الصومال والأقليات الأخرى يجب أن تُسمع. ويجب أن تكون ممثلة في الاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات لأن الصومال يظل أحد البلدان المتسمة بأسوأ الظروف بالنسبة للنساء والفتيات.

وفي وقت سابق من هذا العام، حذت صوماليلاند حذو بونتلاند في اعتماد قانون يجرم الاغتصاب والزواج القسري والاتجار لأغراض الاسترقاق الجنسي والتحرش الجنسي. وحتى المدافعين عن حقوق الإنسان تفاجؤوا عندما حصل مشروع القانون على ٣٥ صوتا من بين ٥٠ في مجلس الشيوخ. ووافقت الحكومة الاتحادية أخيرا على مشروع قانون بشأن الجرائم الجنسية، لا يحتاج إلا لموافقة البرلمان. وبعد أن نزفت حتى الموت فتاة عمرها ١٠ سنوات، أعلنت الحكومة أول محاكمة على الإطلاق لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وهناك مشروع قانون لتجريم هذه الممارسة. وهذه تطورات مشجعة.

وبالإضافة إلى ذلك، شهدنا في السنوات القليلة الماضية بعض أوجه التقدم، بما في ذلك أول مختبر للطب الشرعي بإمكانه اختبار الحمض النووي في قضايا الاغتصاب، وإصدار رئيس الجيش الوطني الصومالي لأمر قيادي يؤكد عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي وسياسة لتسوية المنازعات على الطريقة التقليدية لتشجيع الأسر على رفع دعاوى العنف الجنسي أمام المحاكم بدلا من الآليات العشائرية غير الرسمية. وقد عينت امرأة رئيسة للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي ونساء الصومال، سنقوم قريبا بإطلاق الفرع الصومالي لشبكة القيادات النسائية الأفريقية. وسوف يدعم ذلك بناء الحركة النسائية بين العديد من النساء في الصومال اللواتي يتطلعن بشغف إلى التغيير.

إن هذه الإنجازات البارزة بحاجة إلى دعم المجلس واهتمامه المستمر لأن التقدم الذي يحرزه الصوماليون ليس بالتقدم الذي لا رجعة فيه. فغالبا ما يتم تجاهل هذه القوانين. والبرلمانيات كثيرا ما يتعرضن للتهميش حسب هوى شيوخ العشائر. ولا تزال محاكم حركة الشباب تقتل النساء بدفنهن حتى العنق ورجمهن بالحجارة حتى الموت. وفي المحاكم العرفية، لا يقوم المغتصبون في كثير من الأحيان سوى بدفع تعويض لأسرة الضحية أو الزواج منها. والإفلات من العقاب على العنف الجنسي لا يزال متفشيا، ولكنني آمل أن يقوم مجلس الأمن بالتحقيق في الأثر الذي تخلفه على المرأة الجهود الحالية لمكافحة التطرف العنيف بغية تحديد أفضل السبل لدعم المرأة.

وهناك ثلاثة مراكز لإعادة تأهيل الرجال الذين ينسحبون من حركة الشباب، ولكن ليس هناك أي مركز للنساء. ويمكن للنساء أن يضطلعن بدور حيوي في تشجيع الانسحاب الطوعي من أعضاء حركة الشباب، لكن ذلك العمل غالبا ما يكون أمرا ثانويا ويفتقر إلى الموارد. وبالمزيد من الدعم، يمكن للنساء أن يحرزن تقدما كبيرا في هذا المجال، ونحن على استعداد لدعمهن.

ويمثل الصومال أيضا اختبارا هاما للأهداف التي حددها الأمين العام في ما يتعلق بالتكافؤ بين الجنسين، لأن شركاءنا الصوماليون لاحظوا الافتقار إلى التوازن بين الجنسين في الأمم المتحدة.

أتوقع من أعضاء المجلس متابعة تنفيذ الولايات التي كلفوا بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال في وقت سابق من هذا العام، التي تشمل العديد من الإشارات إلى المساواة بين الجنسين، وستدعم مشاركة المرأة، ليس في الانتخابات أو الإصلاحات الانتخابية

فحسب، لكن أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والمحلية لمنع التطرف العنيف، وإصلاح القطاع الأمني.

وكما سمعت مرارا في المجلس من أنه لا يمكن تحقيق السلام بالوسائل العسكرية وحدها، فأنا أعلم أن الصومال لن تنعم بسلام طويل الأمد ومصالحة متماسكة بدون إسهام بعيد المدى ومشاركة المرأة والاعتراف بدورها. وينبغي لنا دعم النساء ومساعدتهن على تغيير الهياكل العميقة التي تواصل تعزيز انعدام المساواة والأمن. ولا يمكن أن يحدث ذلك عندما تشارك المرأة مشاركة تامة.

تتسم المنظمات النسائية في الصومال بالتنظيم والتفاني، وتتألف من الناشطين والأنصار ومباشري الأعمال الحرة والاختصاصيين والوطنيين، وهم الذين يدفعون ثمنا باهظا. فلنفكر فيهم إذ ننظر إلى الطريقة التي ندعم بها التغييرات لتعزيز الأمن في الصومال. وفي خضم العديد من التحديات التي تنتظرنا، ستواجهها المرأة وستُحدث التغيير. في الصومال، نصف الكوب مملؤ. فلنساعد في ملء النصف الآخر. أشكر المجلس مرة أخرى على الدعم المقدم إلى الهيئة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطتها الإعلامية.

وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد آلين (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الثلاثة على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة جدا اليوم. وإذا جاز لي، أود أن أشكر مايكل كيتينغ جزيل الشكر على عمله والتزامه خلال هذه الفترة التاريخية في عملية بناء الدولة في الصومال، وعلى تكيفه خلال تولية المنصب الذي ينطوي على مهام وديناميات متغيرة. وقد كان نعم نموذج الممثل الخاص للأمين العام، وأعتقد أن مجلس الأمن بأسره يتمنى له التوفيق في مساعيه في المستقبل.

ومنذ أن تولى السيد كيتينغ منصبه ومثل الأمين العام ما يقرب من ثلاث سنوات، تم إحراز تقدم حقيقي نحو تعزيز السلام والاستقرار وبناء الدولة في الصومال. ولكن كانت، ولا تزال، هناك أيضا تحديات كبيرة، وقد شهدنا كليهما في الأشهر الأخيرة. وأرى أنه لا بد أن أكبر إيجابية تتمثل – إذا بدأنا بالإيجابيات – في مجمل الدينامية الإقليمية. وكان من المثير والمُلهم رؤية التقارب الذي جرى تحقيقه في منطقة القرن الأفريقي، ولا سيما بقيادة إثيوبيا وإريتريا.

أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بسفير إثيوبيا الجديد في المجلس والإشادة بسلفه، الذي كان عضوا مؤثرا في المجلس. لقد عرفت السيد أليمو لعقد من الزمن؛ وقد تعلمت الكثير منه، وأعتبره صديقا. ولهذا السبب أود أن أرحب بالسفير الجديد وأن أشكر سلفه على كل ما فعله لنا ولأفريقيا، هنا في المجلس.

في الصومال، أعتقد أن الإيجابيات التي شهدناها تتمثل في الاتفاق المبدئي بشأن النموذج الانتخابي وتقاسم الموارد الموقع في حزيران/يونيه، ونحن نرحب بإحراز المزيد من التقدم للمضي قدما بهما، ونحن نحتاج إلى ذلك. كان من المشجع للغاية أن نرى التقدم القوي في مجال الإنعاش الاقتصادي، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التصدي للفساد، وتحسين الإدارة المالية العامة والالتزامات في إطار الإصلاحات الطموحة التي تمت الموافقة عليها مؤخرا ضمن البرنامج الثالث لصندوق النقد الدولي. إننا نشيد بهذه الجهود ونتائجها. إنني أتفق تماما مع السيد كيتينغ بشأن الإمكانات الاقتصادية للصومال، فهي بطبيعة الحال، تتطلب التزام السياسي والشجاعة إذا ما أردنا تحقيقها.

كما نرحب أيما ترحيب بالتحسن في الحالة الإنسانية الذي تمس الحاجة إليه في أعقاب كل من الاستجابة الإنسانية

القوية التالية وسقوط الأمطار الذي كان أعلى من المتوسط. لا يزال التعافي هشاً. ويجب ألا نتهاون. لا تزال الحالة تبعث على القلق حيث يوجد ٢,٦ مليون مشرد داخليا بحاجة ماسة إلى المساعدة.

ولكن، للأسف، وكما قال مقدمو الإحاطات الإعلامية إلينا، لا تزال هناك تحديات كبيرة. إن الصعوبات السياسية الراهنة بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد بحاجة إلى حل. وهذا أمر بالغ الأهمية في جميع مجالات بناء الدولة. فعدم التصدي لهذا التحدي سيحدُ بشكل خطير من فرص إحراز مزيد من التقدم. والتعاون بين الأطراف مطلوبٌ للوفاء بالإطار الزمني لشهر كانون الأول/ديسمبر من أجل إصدار قانون الانتخابات، ولا سيما للاتفاق على المسألة المعلقة الأخيرة وهي حجم الدوائر الانتخابية. وهي ضرورية لإكمال عملية مراجعة الدستور وتعزيز النظام الاتحادي، زهي لازمة للمضي قدما في العمل الحيوي المتمثل في الإصلاح الأمني. لذلك، يتعين أن يكون لدينا تعاون.

أود الآن تناول المسائل الأمنية. وأود البدء بأن أدين بأشد العبارات الهجمات التي وقعت بمقديشو يومي ٢و ١٠ أيلول/سبتمبر، وأن أتقدم بخالص التعازي إلى جميع المتضررين. إنّ إصلاح قطاع الأمن يمرّ في منعطف حاسم. ومن الأهمية بمكان تنفيذ هيكل الأمن الوطني، بما في ذلك إدماج القوات الإقليمية ودعمها، وهناك حاجة إلى إحراز تقدم أسرع. يمثل هيكل الأمن الوطني الركيزة الهامة لنجاح الانتقال إلى أمن بقيادة صومالية. ولذلك، نرحب بوضع الخطة الانتقالية، ونشيد بالالتزام والتضحية المستمرين من جانب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والبلدان المساهمة بقوات في الحرب ضد حركة الشباب. وأعتقد أن السيد ماديرا أوضح ذلك بجلاء في إحاطته الإعلامية.

ومن المهم أن تُنفذ الخطة الانتقالية بصورة منظمة ومنسقة، مع المشاركة الوثيقة من بعثة الاتحاد الأفريقي والولايات الأعضاء في الاتحاد والشركاء الآخرين. ولدعم متطلبات العملية الانتقالية، ينبغي أن تعيد بعثة الاتحاد الأفريقي تشكيلها وفقا لذلك. إننا جميعا، كشركاء دوليين، نؤدي دورنا من خلال تنسيق المساعدة التي نعطيها كجزء من هياكل نهج شامل للأمن. لقد بيّن السيد كيتينغ مرة أخرى أهمية أن ننسق معا وأن نكفل ألا ينتهي الأمر بنا في حالة حيث نمول أساسا مجموعة من الجيوش الخاصة المختلفة. يجب أن نجمع جيشا واحدا، ويجب أن نضمن أن يكون تمويل الانتقال مستداما. أعلنت المملكة المتحدة في الأسابيع الأخيرة مبلغ أضافي من التمويل الإضافي لبعثة الاتحاد الأفريقي قدره ٩ ملايين دولار. وأتوقع أن يكون هناك عدد من الدعوات اليوم حول الطاولة لتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة، وأحث جميع الذين يطلقون هذه الدعوات التأكد من أنهم أيضا يقدمون تبرعات مماثلة.

أود أن أرحب بالسيدة ملامبو – نغوكا على طاولة مجلس الأمن، وآمل أن أراها مرات أكثر. وأود أن أرحب كثيرا بإحاطتها الإعلامية التي قدمتها. يمثل ارتفاع عدد النساء المنتخبات كأعضاء في البرلمان في ٢٠١٦ إلى ٧٣ إمرأة تغيرّاً هاماً وجديرا بالثناء حقا. ولا بد للبلد أن يستفيد من ذلك لدعم وتعزيز دور المرأة كصانعة قرار وفي الأدوار القيادية من خلال تعزيز وضعها، إلى جانب الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المشردين والأقليات، في القانون الانتخابي المقبل ومراجعة الدستور. إنني أتفق تماما مع السيدة ملامبو – نغوكا على أن التنمية المستدامة والسلام المستدام يتطلبان شمول الجميع، وهو بدوره يتطلب إشراك المرأة بشكل خاص. وتكتسي التشريعات أهمية لتعزيز حماية النساء والفتيات، والتأكد من خضوع مرتكبي الانتهاكات للمساءلة، بما في ذلك فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني. ونحن نتطلع إلى المزيد من التقدم بشأن مشروع قانون الجرائم الجنسية، ونثني على التقدم المحرز في صوماليلاند.

وعموما، فإننا نعتقد أننا نقف مع الجانب الذي على حق في الصومال، ولكننا لا يمكن أن نشعر بالرضا. بل يجب علينا أن نواصل العمل، ويجب علينا أن نعمل بجد أكبر. ويحدوني الأمل في أن يؤثر التقدم الملحوظ والمثير في القرن الأفريقي كذلك على الصومال. ويتمثل الأمر المهم في الحوار والتعاون. لا بد أن يعمل جميع القادة الصوماليين معا لإيجاد سبل لتنحية المصالح القصيرة الأجل وكسب الاستقرار الطويل الأجل، الذي سيكون الآن ذا فائدة أكبر للجميع في الصومال سياسيا وأمنيا واقتصاديا. ذلك هو السبيل الوحيد لضمان استمرار الدعم الدولي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): إن اليوم لحظة خاصة لأننا نقدم أحدث أعضاء مجلس الأمن، السفير الإثيوبي أمدي إننا متحمسون لانضمامه إلينا. ونرحب به في أسرة مجلس الأمن. وينبغي أن يتعرف على هذه الوجوه لأنه سيقضي الكثير من الوقت معهم لدرجة أنه سيتعب من النظر إليها. ولكننا بالتأكيد متحمسون لانضمامه إلينا له، ونرحب به في المجلس.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): من دواعي سروري البالغ أن أكون هنا اليوم في مجلس الأمن لأول مرة منذ تعييني كممثل دائم جديد لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة. وإنني أتطلع إلى العمل بشكل وثيق مع كل وأي عضو من أعضاء المجلس وأعول على دعمهم. كما أشكركم، سيدتي الرئيسة، على كلمات الترحيب الطيبة. وأود الإشارة أيضا إلى أنه من الملائم بصفة خاصة أن أبدأ عملي بمناقشة بشأن السلام والأمن في الصومال. فهذا موضوع قريب جدا من قلوبنا في إثيوبيا.

وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد مايكل كيتنغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، السيد ماديرا، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن التطورات المستجدة في الصومال. ولما كانت هذه هي الإحاطة الإعلامية الأخيرة للسيد كيتنغ، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير حكومة بلدي له على خدمته المتفانية في دعم الصومال. لقد حظينا بعلاقة عمل ممتازة وتعاون معه خلال العامين الماضيين. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه مستقبلا. ونتطلع أيضا إلى العمل بشكل وثيق مع خلفه، السيد نيكولاس هايسوم، الذي ينشط بالفعل في المنطقة. ونحن ممتنون أيضا للمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، على إحاطتها الإعلامية بشأن زيارتها الأخيرة للصومال، التي ركزت خلالها على دور المرأة في بناء السلام.

مناقشة اليوم تجرى في ظل التطورات الهامة والكبيرة التي تشهدها منطقة القرن الأفريقي. وكما أبرز تقرير الأمين العام (S/2018/8060) بحق، قام رئيس الوزراء في بلدي بزيارته الرسمية الأولى إلى مقديشو في حزيران/يونيه. وأظهرت نتائج الزيارة الالتزام القوي من جانب كل من إثيوبيا والصومال برفع العلاقات بينهما إلى مستوى جديد. وكانت الزيارة اللاحقة التي قام بها الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو إلى أسمرة للمرة الأولى أيضا إيذانا بعهد جديد بين الصومال وإريتريا، مع إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. كما أن القمة الثلاثية بين إريتريا وإثيوبيا والصومال التي عقدت في أسمرة في أوائل هذا الشهر والزيارة اللاحقة التي قام بها وزراء خارجية البلدان الثلاثة إلى جيبوتي مهدت لفتح صفحة جديدة في العلاقات بين جيبوتي وإريتريا.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، شهدنا المصالحة وبدء عملية التطبيع بين إثيوبيا وإريتريا، وبين جيبوتي والسودان والصومال. إن استعادة السلام بين أعضاء منطقتنا وفيما بينهم توفر بالفعل إمكانية تحقيق تكامل اقتصادي موسع واستجابة سياسية أوسع نطاقا. وبالأمس، وقعت الأطراف في جنوب السودان أخيرا اتفاق السلام المنشط لجنوب السودان، وذلك في القمة الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المعقودة في أديس أبابا. وبالطبع، هذا ليس موضوع مناقشتنا اليوم، وسنتناوله في الوقت المناسب،

لكنه يؤكد أيضا أن رياح التغيير التي تهب عبر منطقة القرن الأفريقي قد أحيت شعورا جديدا بالأمل والتفاؤل من أجل السلام والاستقرار الإقليميين.

وقد رحبنا بحل الأزمة السياسية بين السلطة التنفيذية والبرلمان الاتحادي في الصومال قبل بضعة أشهر. وأدى ذلك إلى بعض التطورات الإيجابية في العملية السياسية الشاملة في الصومال. وندرك تماماً أن الحالة السياسية تهيمن عليها اليوم التوترات السياسية بين قيادة الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. ونتفق تماما مع الأمين العام بشأن الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول لهذه المسائل من خلال المناقشة والحوار. إن تعزيز المصالحة المحلية والإقليمية والوطنية أمر بالغ الأهمية لبناء الدولة في الصومال. وبالمثل، فإن المواجهة العسكرية بين قوات بونتلاند وصوماليلاند قد تصاعدت في الأشهر الأخيرة. وإذا لم يعالج الموقف بعناية، فقد يزيد من تعقيد الحالة الأمنية. وفي هذا السياق، نؤيد جهود الوساطة المشتركة للهيئة الحكومية الدولية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال نحو التوصل إلى حل تفاوضي للجمود في صوماليلاند وبونتلاند.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في الصومال، ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء سلسلة الهجمات التي ترتكبها حركة الشباب وعناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في مقديشو وأجزاء أخرى من البلد. وندين تلك الهجمات الشنيعة بشدة ونواصل الوقوف بثبات دعما وتضامنا مع شعب وحكومة الصومال في مكافحة خطر الإرهاب في البلد.

إن التنفيذ السريع لهيكل الأمن الوطني وخطة الانتقال في الصومال سيؤدي إلى نجاح القوات الصومالية في تولي المسؤوليات الأمنية وتوفير الحماية للسكان. وفي الوقت نفسه، فإن الصومال، بطبيعة الحال، ما زال يحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي في جهوده لتحقيق التعافي بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، نرحب بنتائج منتدى الشراكة الصومالية المعقود في بروكسل في تموز/يوليه، والالتزام القوي الذي أعرب عنه الشركاء لدعم السلام والازدهار في الصومال بروح من المساءلة المتبادلة. ومع ذلك، فإننا نؤكد بقوة على ضرورة ترجمة الالتزامات إلى عمل ملموس، إضافة إلى ضمان الترابط الضروري بين الشركاء في تقديم الدعم للصومال.

ولا يزال دور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بالتعاون الوثيق مع قوات الأمن الوطنية الصومالية، حيويا للغاية. ونتفق مع الأمين العام بشأن أهمية دعم المجتمع الدولي الذي يمكن التنبؤ به لتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي بفعالية ودعم الصومال في مسيرته إلى السلام والاستقرار. وما من شك في أن بعثة الاتحاد الأفريقي تحتاج إلى زيادة مضاعفات القوة وغيرها من الدعم اللوجستي والمالي المستدام. ولجنة تنسيق العمليات العسكرية التابعة للبعثة، التي اجتمعت في نيروبي في الشهر الماضي، ناقشت مجموعة من المسائل الهامة وأثارت نقاطا بالغة الأهمية. وهي تقتضي منا اهتماما خاصا.

إن التزام حكومة الصومال بالاضطلاع تدريجيا بالدور القيادي في توفير الأمن للسكان وتنفيذ الإصلاحات جدير بالثناء. ولدى الحكومة رؤية واقعية للانتقال على أساس الظروف القائمة للتأكد من أن المكاسب الأمنية، التي تحققت بتضحيات هائلة، لن ينعكس مسارها. وهي تستحق دعمنا الكامل.

أخيرا، أود أن أشدد أيضاً على أننا نأمل، ولدينا كل التوقعات، أن الحدث الرفيع المستوى بشأن الصومال الذي نتشارك استضافته، إلى جانب شركائنا الصومال والمملكة المتحدة وإيطاليا، خلال الأسبوع الرفيع المستوى، سيسهم في إبقاء الصومال على جدول الأعمال الدولي ويساعد في تعبئة الدعم الضروري في المستقبل لمساعيه من أجل بناء السلام والمضي قدما نحو الانتخابات.

السيد يوورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نشكر السيد فرانسيسكو كايتانو

خوسي ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطتيهما الإعلاميتين. وكما ذكر زملاء آخرون، نشكر السيد مايكل كيتنغ، لا على إحاطته الإعلامية اليوم فحسب، بل وعلى التزامه وجهوده وتصميمه في دعم رفاه الصومال ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة أيضا. وأكرر ما قاله زملائي في الترحيب بالممثل الدائم الجديد لإثيوبيا، وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفه، السفير تكيدا أليمو. ويحظى الممثل الجديد بدعمنا الكامل.

وبوليفيا ترحب بجهود الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وبلدان المنطقة لتحقيق السلام والأمن في الصومال والتغلب على التهديدات الإرهابية المستمرة.

ونؤكد أيضاً على جهود حكومة الصومال الاتحادية الرامية إلى بناء وتوطيد عملية السلام والمصالحة ونشيد بها، في إطار السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية، مع التركيز على تحديد أولوياتها للتنمية وتعزيز القدرة على الصمود والدفع قدُماً بالتحول الاجتماعي – الاقتصادي.

نود أن نؤكد أيضاً على المبادرات التي اتخذتها الحكومة الاتحادية في مجالات بناء السلام، وبناء الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وإصلاح القطاع الأمني وغيرها من الأهداف الرئيسية، ما يبرهن على التزامها المستمر بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، وقبل كل شيء بتوفير الحماية للسكان المدنيين.

بشأن إصلاح القطاع الأمني، نشير إلى أنه من الأهمية بمكان أن تتولى الصومال زمام العملية التي يجب أن تبنى على علاقة قائمة على الثقة المتبادلة وأن تكون قائمة على توافق الآراء والشمول فيما يتعلق بكل من الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشدد على أهمية عمل بعثة الأمم المتحدة في تقديم الدعم إلى مكتب الأمن الوطني، الأمر الذي نعتبره بالغ الأهمية في بناء القدرات في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن فعالية إدارة الأسلحة والذخائر، والأمن البحري، وتعزيز قدرات قوات الشرطة في البلد. وفي هذا الصدد، نردد أقوال أولئك الذين يدعون إلى التنسيق الفعال بين مختلف الجهات المعنية الدولية بغية التأكد من أن جميع جهود التعاون في المجال الأمني تجري بالتنسيق الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية.

أما على الصعيد السياسيف، نشعر بالقلق إزاء التوترات المستمرة بين بعض الدول الاتحادية والحكومة الاتحادية، إذ تقوّض النزاعات السياسية الرقابة الحكومية وتعوق جميع الجهود التي تبذلها منظمتنا والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، تبيّن خريطة الطريق السياسية للصومال التقدم الكبير الذي نثق بأنه سيتمثّل في مزايا هامة تعود بالفائدة على كل من الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية.

تؤيد بوليفيا تأييداً تاماً جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تنفيذ مبادرات الوساطة والدبلوماسية الوقائية التي تدعم السعي للتوصل إلى حل سلمي ومستدام للنزاع في الصومال. وفي هذا الصدد، يتعين علينا مواصلة تسليط الضوء على عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وموظفيها، الذين ضحى بعض منهم بأرواحهم في تأدية الولاية المنوطة بهم.

نناشد الأطراف بإلحاح لاستخدام الآليات السلمية لحل النزاعات والمنازعات. ونشدد على الحاجة إلى استخدام الوسائل السياسية، بما في ذلك الحوار الشامل. يجب أن يتحقق السلام المستدام من خلال الأدوات السياسية إذا كان سيتم التوصل إلى الحلول السياسية.

إن الحوار يعني التعلّم ويتطلّب التفكير والاعتراف ليس بالاختلافات فحسب، لكن أيضاً بالمجالات التي تشكل أرضية مشتركة. كما ييسر التعافي من الأزمات ويمكنه إبعاد تصاعد

العنف من حيث أخذ أولويات واحتياجات جميع أصحاب المصلحة في الاعتبار.

من جانب آخر، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء التدهور المستمر للحالة الأمنية. وكما ذكر بالفعل العديد من الزملاء، فإن وجود حركة الشباب الإرهابية وفصيل أعلن عن انتمائه لما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال يواصل تسليط الضوء على الحاجة الملحة إلى تحديد الوسائل اللازمة للتصدي لهذه التهديدات.

إن الهجمات غير المتناظرة باستخدام السيارات المفخخة، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، بما في ذلك تلك التي يتم التحكم بها عن بعد، تتسبب في خسارة المئات من الأرواح وبوقوع أضرار مادية كبيرة. إن اختطاف موظفين من الحكومة والمنظمات الدولية، واختطاف الأطفال وتجنيدهم وتلقينهم العقائد كمقاتلين، فضلاً عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، ولا سيما أولئك اللائي تعرضن للتشريد القسري، كلها أمور تثير الجزع.

نثني على التنسيق بين البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برامج الدعم لحماية ضحايا العنف الجنسي وفي وضع التدابير الوقائية. إن حماية النساء والفتيان والفتيات هي أولوية ويجب أن تكون كذلك.

في الختام، نحن على يقين من أن الاستجابة الجماعية، للتهديدات الإرهابية ولعدم الاستقرار السياسي في الصومال على السواء، يجب أن تكون قوية ومتسقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تعاونه المعزز من أجل التنفيذ الكامل لهيكل الأمن الوطني في جميع أنحاء الإقليم الصومالي، حتى يتسنى في المستقبل القريب لقوات الأمن الصومالية أن تتولى المسؤولية الكاملة عن صون الأمن في البلد.

السيد آدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أكرر ما قاله زملائي الذين تكلموا قبلي في الترحيب بحضور سفير إثيوبيا الجديد. وبصفته الممثل والمنسق لمجموعة البلدان الأفريقية الأعضاء في مجلس الأمن بمقتضى مبدأ التناوب، أرحب بحقيقة أنني سأتمكّن قريباً من التعويل على حكمته – الحكمة الإثيوبية – على النحو المبين في المبادرات التي اتخذها مؤخراً رئيس الوزراء الإثيوبي.

يود وفد بلدي أيضاً أن يشكر السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الصومال، على عرضه تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2018/800). وأود أن أؤكد له أن المجلس يقدر بشدة العمل الهائل الذي قام به في الصومال ونتمنى له كل التوفيق في جميع مساعيه المقبلة.

أود أيضاً أن أشكر السيد فرانسيسكو كايتانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات. لقد عادت السيدة ملامبو – نغوكا تواً من الصومال، حيث تشكل النساء ٢٥ في المائة من أعضاء المجلس الوطني. وأعتقد أن هذا يجعل العديد من الدول تشعر بالغيرة، وتودّ بلدي لو تتمكن بالفعل من أن تقتدي بالصومال في هذا الإنجاز.

سيركّز بيان وفد بلدي على النقاط التالية: تطوّر الحالة السياسية والأمنية، ومسألة حقوق الإنسان، والحالة الاقتصادية في الصومال.

بشأن الوضع السياسي، تشير كوت ديفوار بعين الرضا إلى التطورات الإيجابية الأخيرة التي لوحظت في منطقة القرن الأفريقي. وفي هذا الصدد، نرحّب بالمبادرات التي اتخذها معالي

السيد أبيي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، الرامية إلى تعزيز التعاون الإقليمي. ويرحب بلدي أيضاً بالتزام قادة الصومال بتحسين العلاقات الثنائية مع إثيوبيا وإريتريا.

يشجّع وفد بلدي السلطات في تلك البلدان على الحفاظ على هذا الزخم ومواصلة تعزيز قدراتها الاقتصادية والدبلوماسية وعلاقاتها الأمنية من أجل ضمان الاستقرار في المنطقة.

مع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التوترات التي أدت إلى تعليق الدول الأعضاء في الاتحاد جميع أشكال التعاون مع الحكومة الاتحادية. وفي حين أن الاتفاقات المبدئية التي توصل إليها مجلس الأمن القومي في اجتماعه المعقود في حزيران/يونيه بشأن النموذج الانتخابي وتقاسم عائدات الموارد الطبيعية قد أعطت الأمل في تحسين العلاقات فيما بين الأطراف، يدل تصاعد التوترات في الآونة الأخيرة وللأسف على هشاشة الوضع السياسي في الصومال.

لذلك تحثّ كوت ديفوار السلطات الصومالية على تجاوز خلافاتها. وهي تدعو قادة الولايات الاتحادية إلى اغتنام فرصة جلسة مجلس الأمن الوطني التي سيعقدها الرئيس الصومالي في ١٨ أيلول/سبتمبر لاستئناف المناقشات بشأن المواضيع التي يوجد فيها اختلاف بالرأي. يمكن لتلك المناقشات أن تجعل من الممكن تهيئة مناخ من الثقة المتبادلة والعمل بصورة بنّاءة لتعزيز النظام الاتحادي وتنفيذ خريطة الطريق المتفق عليها في الفترة التي تسبق الانتخابات المقرر إجراؤها عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

أما على المسار الأمني، فلا يزال وفد بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء هشاشة الحالة على النحو المبين في تقرير الأمين العام. وبالإضافة إلى استمرار أعمال العنف بين العشائر، يشعر بلدي بالقلق إزاء تجدد التوتر بين بونتلاند وصوماليلاند، الأمر الذي أدى إلى تشريد حوالي ٠٠٠ ١٥ شخص.

ونحن مقتنعون بأن الخيار العسكري لا يمكن أن يحل الخلافات بين الدولتين. ولذلك فإننا ندعوهما إلى إيلاء الأولوية للحوار كوسيلة لتسوية الخلافات، ونغتنم هذه الفرصة للإشادة بالمبادرات المشتركة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبعثة الأمم المتحدة الرامية لإيجاد حل سلمي للنزاع بين صوماليلاند وبونتلاند.

كما أن بلدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء أنشطة الجماعتين الإرهابيتين لحركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في الصومال. وعلى الرغم من تكثيف عمليات مكافحة الإرهاب في البلد، يجب أن نشير إلى أن حركة الشباب لا تزال تمتلك قدرات تشغيلية لتنفيذ هجمات واسعة النطاق. أما بشأن وجود تنظيم الدولة الإسلامية في الصومال، فإنه يشكل خطراً مزعزعاً للاستقرار في المنطقة، بل القارة الأفريقية بأسرها، بسبب صلاته بالجماعات الإرهابية الأخرى، مثل تنظيم القاعدة وجماعة بوكو حرام.

تبرر الحالة الأمنية الهشة في الصومال استمرار وجود قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في البلد، وينبغي أن تقود المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم المالي واللوجستي على مسارين: أولاً، إلى البعثة لتمكينها من تنفيذ ولايتها بفعالية،

وثانياً، إلى الحكومة الصومالية من أجل دعم البلد في عملية إصلاح قطاع الأمن وتمكينها من التنفيذ الفعال للخطة الانتقالية، الأمر الذي يهدف إلى تيسير انتقال تدريجي من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن في البلد. وفي هذا الصدد، يؤيد بلدي النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء لتساهم في تمويل الصناديق الاستئمانية لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي. وعلاوة على ذلك، ندعو السلطات الصومالية إلى أن تضاعف جهودها لتحقيق تقدم كبير في تقاسم السلطة وتنفيذ الترتيبات الأمنية الضرورية للتنفيذ السليم للخطة الانتقالية الوطنية.

ويشير وفد بلدي بقلق بالغ إلى التدهور في حالة حقوق الإنسان في الصومال. إننا نشهد عدداً متزايداً من المدنيين يتعرّضون للقتل والاختطاف والاغتصاب وغيرها من الانتهاكات الجنسية، فضلاً عن استمرار تجنيد الأطفال من قبل الجماعات الإرهابية. وفي ضوء هذه الحالة، تود كوت ديفوار تذكير السلطات بمسؤوليتها عن حماية السكان المدنيين، وبتذكير جميع الأطراف بالتزامها باحترام القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونحن مقتنعون بأن المساءلة عنصر أساسي في استعادة السلام والاستقرار الدائمين في الصومال. ولذلك يحث بلدي السلطات الصومالية على تحديد هوية مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان وتقديمهم إلى العدالة أمام المحاكم المختصة.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، تشير كوت ديفوار بارتياح إلى التقدم الذي أحرزته الحكومة الصومالية في تنفيذ برنامج صندوق النقد الدولي المرجعي. ونؤكد مجدداً اقتناعنا، في ضوء تجربتنا الخاصة، بأنه لا يمكن أن يكون هناك حل حقيقي للأزمة أو لبناء السلام دون جهود إعادة بناء الاقتصاد. وعلى غرار بلدي، التي اختارت ذلك الخيار الاستراتيجي، كان لزاماً أن تقترن الاستجابات الأمنية الحالية باستراتيجية قائمة على مكافحة الفقر وبطالة الشباب لمنعهم من الاستسلام للإرهاب وتغذية نزعة التطرف.

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار تقديرها لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وجميع شركاء الصومال على الدعم المتعدد الأوجه الذي قدموه للشعب ولسلطات الصومال في ظل ظروف صعبة.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نبدأ بالترحيب بزميلنا الجديد، سفير إثيوبيا، ونعرب عن دعمنا له فيما يؤدّي عمله. وإننا ممتنون لعقد هذه الجلسة الهامة وللإحاطات الإعلامية التي أدلى بها كل من السيد مايكل كيتينغ، والسيد فرانسيسكو كايتانو خوسي ماديرا، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا. ونرحب بتعيين السيد نيكولاس هايسوم بصفة الممثل الخاص الجديد للصومال ونشكر مايكل كيتينغ على جهوده القيمة في إحلال السلام والاستقرار في الصومال خلال فترة انتقالية معقدة جداً.

تشير بيرو مبلق إلى الحالة في الصومال. فالنزاعات بين القبائل، والتطرف العنيف، والآثار الضارة لتغير المناخ قد أسفرت عن حالة إنسانية خطيرة للملايين من الصوماليين وعن عدم الاستقرار السياسي الذي يعوق الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية من أجل إعادة بناء البلد.

وإننا ندين بشدة الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونتضامن مع الضحايا ونشجع الحكومة على عدم السماح لهذه الهجمات التي تهدف إلى تقويض السلام بأن تعوق جهودها الرامية إلى تحقيق السلام المستدام في الصومال. ونقدر كثيراً الجهود الرامية إلى بناء دولة اتحادية، بما في ذلك الاتفاقات الأولية بشأن النموذج الانتخابي، وتوزيع الموارد الطبيعية. ونتطلع إلى استعراض الدستور والتحضير للانتخابات العامة في عامي ٢٠٢٠ ٢٠٢١. ونأمل أن يتمكن البرلمان الصومالي، باستئناف أنشطته هذا الأسبوع، من إحراز تقدم بسرعة بشأن تلك المسائل.

ونود أيضاً أن نشدد على أهمية تشجيع المشاركة النشطة للنساء والشباب في الحياة السياسية في البلد وفي مكافحة التطرف العنيف والإرهاب. ونرحّب بحقيقة أن مشروع القانون الانتخابي ينصّ على زيادة التمثيل السياسي للمرأة. وكما ذكرت السيدة ملامبو – نغوكا، تلزم معالجة حالة النساء والفتيات اللاتي كن ضحايا للعنف الجنسي على نحو أكثر فعالية. ونرحب أيضاً بمشاركة الشباب الصوماليين في المؤتمر الدولي للشباب المعني بمنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، الذي عُقد في مصر في أيار/مايو.

ونشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لهيكل الأمن الوطني، الذي يحدد أدوار ومسؤوليات القوات الاتحادية والإقليمية، والخطة الانتقالية حتى يتسنى للسلطات الصومالية تولي المسؤولية عن أمن البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشير إلى أن التنسيق بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية، فضلاً عن دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال والشركاء الدوليين، هو أمر أساسي.

كما نولي اهتماماً وثيقاً للتطورات الأخيرة في منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية. ونعتقد أن تطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا، والآن الصومال، ينبغي له تيسير زيادة الاستثمار لصالح التنمية في البلدان الثلاثة ومواطنيها. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن من الضروري أن يزيد المجتمع الدولي دعمه لتنفيذ إطار الإنعاش والقدرة على الصمود للصومال وخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٨ من خلال توفير الموارد المالية اللازمة.

وأود أن أختتم كلمتي بإبراز العمل الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة والمكتب في دعم الجهود التي تبذلها السلطات وشعب الصومال لتحقيق السلام المستدام على الرغم من الصعوبات المتبقية والتحديات التي تواجهها.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص كيتينغ، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ماديرا، والمديرة التنفيذية ملامبو – نغوكا على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح. تشدد ملاحظاتهم وتقرير الأمين العام (S/2018/800) على أهمية التقدم السياسي الذي تم إحرازه في الصومال والمنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

لقد شهدت الأشهر القليلة الماضية تطورات إيجابية في المنطقة بوتيرة مذهلة، ويعزى ذلك أساساً إلى التقارب بين إثيوبيا وإريتريا. إن مؤتمر القمة الثلاثي في إريتريا والاجتماع الرفيع المستوى في جيبوتي الأسبوع الماضي بين وزراء خارجية المنطقة يبشران بتغيير حقيقي وإمكانية لإنهاء عدم الاستقرار الذي ابتليت به منطقة القرن الأفريقي لفترة طويلة جداً.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب، كما فعل الآخرون، بزميلنا الجديد ممثل إثيوبيا، ولأكرر مدى أهمية أن نقوم، بصفتنا مجلس الأمن، بالاعتراف بالأهمية التاريخية للقرارات المتخذة، لا سيما من جانب إثيوبيا، وبالزخم الإيجابي الذي أعطته تلك القرارات للمنطقة بأسرها وكيف أن هذه القيادة يجب أن تكون نموذجاً للعديد من الحالات الأخرى التي تتكرر على جدول أعمالنا.

ومن الضروري، في ضوء ذلك، أن تغتنم الأطراف الفاعلة الصومالية هذه الفرصة لإحداث تغيير كبير وتاريخي ومواصلة المسار الإيجابي في معالجة نزاعاتها الداخلية، ولا سيما الحالة المتفاقمة بين صوماليلاند وبونتلاند.

ونرحب بقوة بالخطة الإيجابية التي وضعتها الحكومة الاتحادية والأهداف السامية التي حددتها من أجل الصومال.

ومن المهم أن يستمر إجراء حوار سياسي بناء وشامل للجميع على جميع المستويات، مع القيام بالمهام الصعبة التي تنتظرنا، لا سيما، فيما يتعلق بمراجعة الدستور، وتعزيز النظام الاتحادي، والتحضير للانتخابات العامة للفترة ٢٠٢٠–٢٠٢١، التي ستمثل اتفاق سلام حقيقي من أجل الصومال. ويشكل التدهور الأخير في العلاقات بين الولايات الأعضاء الاتحادية والحكومة الاتحادية مصدر قلق بالغ في هذا الصدد. ونحث جميع الجهات المعنية على الوفاء فورا في مجلس الأمن الوطني بمعالجة المظالم الحالية من خلال حوار قائم على الاحترام المتبادل. ويشكل التعاون بين الحكومة والولايات الأعضاء الاتحادية شرطا مسبقا للمضي قدما في خطة الإصلاح الطموحة التي وضعتها الحكومة وتطلعات الحكومة إلى تخفيف أعباء الديون وتعزيز التنمية الاقتصادية.

وقد رحبنا بالنتائج الناجحة لمنتدى الشراكة المعني بالصومال في تموز/يوليه، الذي شاركت حكومة بلدي في استضافته مع الصومال والاتحاد الأوروبي، حيث إنه كان فرصة هامة لتقييم التقدم المحرز وتحديد الأولويات اللاحقة. ولا يزال تقديم الدعم النشط من المجتمع الدولي لتنمية الصومال أمرا بالغ الأهمية. ونثني على ما قامت به الحكومة الاتحادية من إصلاحات اقتصادية طموحة وناجحة. وتعد الإصلاحات المستمرة أمرا أساسيا بالنسبة لعملية بناء الدولة في الصومال واستعادة الثقة في الحكومة. ومن المهم الآن توجيه الجهود المبذولة نحو تنفيذ إصلاحات أكثر إلحاحا.

كما نشيد بالخطوات التي اتخذتها الحكومة والولايات الأعضاء الاتحادية في إصلاح قطاع الأمن. وينبغي تنفيذ الخطة الانتقالية المعتمدة بسرعة وبشكل ناجح. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري توافر التزام قوي من جانب الجهات الفاعلة في الصومال، فضلا عن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبلدان التابعة لها المساهمة بقوات، والشركاء الآخرين. كما أن تحسين تنسيق الدعم الدولي سيكون أمرا حاسما. ومع ذلك، علينا أن نعترف أن إرساء الأمن في الصومال سيستغرق بعض الوقت. ولذلك يجب علينا أيضا أن نواصل التصدي للتحديات التي تواجه الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك من خلال ضمان تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به.

ونثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لإشراك المرأة وزيادة التمثيل السياسي لها. وتوضح الإحاطة الإعلامية التي قدمتها المديرة التنفيذية كيف أن المسائل الجنسانية أساسية في تحقيق السلام والأمن في الصومال. والمجلس بحاجة إلى الوقوف مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات في جهودهم الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. وهناك حاجة لتوفير دعم مخصص لمشاركة المرأة، ليس فيما يتعلق بالانتخابات والإصلاحات الانتخابية وعملية استعراض الدستور فحسب، بل وللجهود الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية والمحلية، ومنع التطرف العنيف، وإصلاح قطاع الأمن. وفي هذا الصدد، تعمل السويد على إنشاء شبكة نسائية للوساطة في الصومال. ونثني على تقديم تقارير عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أجل تحسين متابعة تلك القضايا. ونود أن نرحب باستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس في التقارير المقبلة.

ونرحب أيضا بتقديم تقارير فيما يتعلق بالمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ، وما من شك في أن هذا سيكون له أثر مباشر على الاستقرار والأمن في البلد. ونتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات وتحليل المخاطر في هذا الصدد. ونرحب أيضا بإطار القدرة على الصمود والتعافي الذي أطلقته الحكومة في منتدى الشراكة المعني بالصومال، والذي سيساعدنا على أن نكون استباقيين بدلا من الاعتماد على رد الفعل في مواجهة التهديدات المتصلة بتغير المناخ.

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام مايكل كيتينغ على مشاركته الحثيثة وعمله القيم فيما يتعلق بتنمية الصومال. ونرحب بما قام به من إصلاح في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال واستحداث النهج الشامل إزاء الأمن، مما مهد الطريق أمام اتباع نهج أكثر فعالية إزاء الجهود التي تبذلها المجتمعات الدولية في الصومال. كما نقدر تقديرا كبيرا التعاون الجيد الذي حظينا به معه ومع موظفيه في الصومال ونتمنى له كل النجاح في مهمته المقبلة.

السيدة غيغين ((فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*)): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم، وبخاصة الثناء على السيد مايكل كيتينغ على قيادته واتساع الأفق الواضح والمثابرة التي أبداها بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لما يقرب من ثلاث سنوات. كما أرحب بالمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

في اجتماع اليوم. وأنضم إلى الآخرين في الترحيب بالممثل الدائم الجديد لإثيوبيا، السفير تاي أتسكي سيلاسي أمدي.

إن تحقيق الاستقرار والأمن في الصومال يمثل أولوية بالنسبة لفرنسا. وجميعنا ندرك ما هو على المحك فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، وبشكل أعم، النجاح في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وفي هذا السياق، تعلق فرنسا أهمية خاصة على الانتقال التدريجي للمسؤولية الأمنية للبلد إلى قوات الأمن الصومالية، التي يجب أن تكون جزءا من جدول زمني واضح ودقيق وأن تتقيد بهيكل الأمن الوطني. وفي الاجتماع الأمني الرفيع المستوى المعني بالصومال الذي عقد في أيار/مايو، رحبنا بوضع الصيغة النهائية للخطة الانتقالية للحكومة الاتحادية الصومالية. ولا بد من إحراز تقدم في تنفيذه في المناطق التجريبية. ونرحب بتسليم المسؤولية الأمنية مؤخرا إلى مقديشو، التي يجب أن تتمتع بالضمانات الأمنية اللازمة. وغني عن القول إن المرحلة الانتقالية لن تنجح إلا إذا أصبح وجود الهيكل الأمني الوطني حقيقة واقعة في الصومال. ويجب تعزيز تنفيذه ا، ولا سيما فيما يتعلق بالمجالات المختلفة التي سلط تقرير الأمين العام (S/٢٠١٨/٨٠٠) الضوء عليها، بما في ذلك إدماج قوات إقليمية في قوات الأمن الوطنية، وتحديد المسؤوليات بين مختلف الدوائر الأمنية الاتحادية والإقليمية، وتحديد التسلسل القيادي.

أما العنصر الرئيسي الثاني لضمان نجاح العملية الانتقالية فهو بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي لا تزال تضطلع بدور أساسي في مجال الأمن في الصومال، بالنظر إلى التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب، وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للبلدان المساهمة بقوات في البعثة. ونحن نعلم أنه لكي تنجح البعثة، لا بد من إعادة تشكيلها لتدعم الخطة الانتقالية الصومالية وفقا لطلب مجلس الأمن عن طريق القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، الذي اعتمد في تموز/يوليه. وعلى الرغم من أن المجلس قرر تأجيل خفض الحد الأقصى لقوام قوات البعثة حتى شباط/فبراير ٢٠١٩، فلا يزال من المهم مواصلة التخفيض التدريجي والمنظم والمشروط للبعثة. كما أنه من الضروري التقيد بالمواعيد النهائية الجديدة عملا بالقرار ٢٤٣١ (٢٠١٨). وأود أن أذكر بصفة خاصة تقييم الجاهزية التشغيلية للبعثة وتقييمها التقني، الذي ينبغي أن يستعرض حالة إعادة تشكيل البعثة.

ومن الواضح أنه يجب مواصلة دعم البعثة خلال المرحلة الانتقالية. بيد أن فرنسا تعتقد أن الاتحاد الأوروبي لم يعد في استطاعته مواصلة تمويل علاوات جنود البعثة بمفرده. وعلى نحو ما تشير تقارير المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بشأن تمويل البعثة، من الضروري الآن أن يسهم شركاء جدد في تمويل البعثة. وبصورة أعم، تمشيا مع الملاحظات التي أُدلي بها في وقت سابق، يجب أن يقوم جميع الشركاء في الصومال بتحسين التنسيق، على نحو ما تم التأكيد عليه في منتدى الشراكة المعني بالصومال الذي عقد في بروكسل في تموز/يوليه.

أما العنصر الثالث، والأهم، للنجاح فينطوي على التكامل والتوحيد السياسي والاقتصادي في البلد. ويجب أن يواجه يتصدى الصومال لتحديات كبرى، مثل تعميق النظام الاتحادي، ومراجعة الدستور، وإجراء الانتخابات للفترة ٢٠٢٠- ٢٠٢١، على أساس نموذج واحد للشخص الواحد، والسعي لتنفيذ خطة للإصلاح الاقتصادي. وفي هذا الصدد، رحبنا بنتائج اجتماع مجلس الأمن الوطني الذي عقد في بايدوا في حزيران/يونيه، الذي مثل استئنافا للمناقشات بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء. ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق إزاء البيان المشترك الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر عن رؤساء الولايات الاتحادية الأعضاء الخمسة للإعلان عن تعليق المحادثات مع مقديشو. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف الصومالية الفاعلة إلى مواصلة الحوار حول القضايا الحاسمة في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك وضع النموذج الانتخابي، وتقاسم الإيرادات المتأتية من

الموارد الطبيعية. كما ندعو إلى وقف جميع التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للصومال.

وبصفة عامة، فيما يتعلق بالعملية السياسية، بما يتماشى مع ما قالته السيدة ملامبو – نغوكا سابقا، أود أن أشدد على الأهمية التي توليها فرنسا لزيادة مشاركة المرأة. فكما نعلم، فإن المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في العمليات السياسية تعد شرطا أساسيا لضمان تحقيق السلام الدائم والمصالحة.

أشكر السيد مايكل كيتينغ على إشارته إلى أن الصومال مثال على تلك البلدان المعرضة لمخاطر الظواهر المناخية. يجب على مجلس الأمن أن يضع تلك الحقيقة في الاعتبار. وفيما يتعلق بتلك المسألة وبمشاركة المرأة، أتفق مع الاقتراح الذي تقدم به الممثل الدائم للسويد بأنه قد يكون من المفيد للمجلس أن يحصل على بيانات تحليلية عن تلك العوامل ذات الصلة بالنزاعات.

وأود أن أختتم بياني بالترحيب بالتطورات الإقليمية التي حدثت مؤخرا، مثل التوقيع على اتفاق تعاون في الأسبوع الماضي بين الصومال وإثيوبيا وإريتريا وعقد مؤتمر قمة للهيئة الحكومية الدولية أمس الذي شهد عودة إريتريا والمشاورات التمهيدية بين السلطات الجيبوتية والإريترية. وهذه التطورات تشكل آفاقا حقة لتحقيق الاستقرار في القرن الأفريقي كاملا وفي الصومال أيضا، وهذا أملنا.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام للصومال السيد كيتينغ؛ والسيدماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة ملامبو – نغوكا على إحاطاتهم الإعلامية.

لقد أوشكت فترة تولي السيد كيتينغ لمنصبه على الانتهاء. وتثني الصين عليه لما قدمه من إسهامات.

وترحب الصين بالممثل الدائم الجديد لإثيوبيا وتشيد بسلفه على إسهاماته.

إن الصومال بلد مهم في منطقة القرن الأفريقي. وخلال السنوات الأخيرة، وبفضل الجهود المتضافرة للحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي، أحرز الصومال تقدما إيجابيا ومتواصلا في مجال إعادة بناء مؤسسات الدولة. وتدعم الصين الجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لتعزيز المصالحة السياسية وإعادة بناء الاقتصاد وتحسين سبل العيش.

وقد شهدت العلاقات فيما بين دول منطقة القرن الأفريقي – إثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال – تحسنا مستمرا الأمر الذي من شأنه تهيئة الظروف السليمة لتحقيق الاستقرار والتنمية الإقليميين. وترحب الصين بهذه التطورات.

وفي الوقت نفسه، يواجه الصومال تحديات كثيرة في العملية السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. والتهديد الذي يشكله الإرهاب على الأمن الإقليمي لا يزال قائما. والصومال أمامه شوط طويل في جهود إعادة البناء وتحقيق التنمية. وفي ذلك السياق، يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، استنادا إلى الحالة في الميدان، دعم الدول الأفريقية في جهودها الرامية إلى حل المسائل الأفريقية بالطرق الأفريقية ومساعدة الصومال في عملية إعادة بناء الدولة.

أولا، فيما يتعلق باحترام قيادة الحكومة الصومالية، ينبغي مواصلة بذل الجهود للمساعدة في النهوض بتنفيذ خطته الانتقالية، مع التركيز على الحوكمة والعدالة والشرطة وبناء القدرات في القطاع الأمني. ويجب أن تقدم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال مساعدات محددة الأهداف في تلك المجالات. ويجب على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، تسخير قدراتها بشكل كامل لقيادة جهود المساعي الحميدة

والعمل مع الصومال صوب إحراز مزيد من التقدم في مجال الأمن وإعادة البناء.

ثانيا، يجب مواصلة الجهود لدعم الحكومة الصومالية في عملها لمكافحة القوات المتطرفة المناهضة للحكومة والتنظيمات الإرهابية، ومساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في جهودها المعززة الرامية إلى تنفيذ ولايتها. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي النظر بصورة إيجابية في توفير تمويل مستقر ومستدام يمكن التنبؤ به لدعم البعثة ومساعدة البلدان المساهمة بقوات من خلال بناء القدرات من أجل تضييق الخناق على الإرهاب على نحو أكثر فعالية وتعزيز السلام والاستقرار في الصومال والمناطق المحيطة.

ثالثا، من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز المساعدات الإنسانية ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الصومال لمساعدة الحكومة الاتحادية الصومالية على إعادة بناء الاقتصاد وتحسين رفاه الشعب. فبعد سنوات عديدة من الحرب والاضطرابات، تأخرت التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال. وهناك الكثير مما ينبغي القيام به لتعزيز الزراعة والتعليم والرعاية الصحية وقطاعات الهياكل الأساسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصومال بمزيد من المدخلات حتى يتسنى للشعب الصومالي التمتع بحياة أفضل.

وإن السلام والاستقرار والتنمية والتعافي في أفريقيا تطلعات على المدى الطويل لشعوب تلك القارة ومسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي. في وقت سابق من هذا الشهر، استضافت الصين بنجاح مؤتمر قمة بيجين لمنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا. واعتمد المنتدى وثيقتين ختاميتين هامتين: وهما إعلان بيجين نحو جماعة أقوى بين الصين وأفريقيا ذات مستقبل مشترك والمنتدى المعني بالتعاون بين الصين وأفريقيا بخطة عمل بيجين للتعاون بين الصين وأفريقيا (٢٠١٩-٢٠٢١).

كما أطلق تدابير جديدة شاملة لتعميق أوجه التعاون بين الصين وأفريقيا، بمبادرات رئيسية ثمانية في صميمها. واتفق الطرفان على تعزيز التعاون في مجالي السلام والأمن. وقررت الصين إنشاء صندوق للتعاون في مجالي السلام والأمن بين الصين وأفريقيا لدعم تعاونهما في السلام والأمن والحفاظ على السلام والاستقرار. وسيساعد الصندوق، باعتباره أول آلية تمويل للصين لتحقيق السلام والأمن الأفريقيين، على بناء قاعدة أكثر فعالية لتعاونهما.

والصين ستواصل تطبيق مبدأ الإخلاص والنتائج الحقيقية والصداقة وحسن النية والسعي إلى تحقيق الصالح العام والمصالح المشتركة في تعاونها مع أفريقيا، والمشاركة النشطة في قضية تحقيق السلام والأمن في أفريقيا بغية تقديم مساهمتها الواجبة في السلام والاستقرار والتنمية في أفريقيا.

السيد فان أوستيروم ((هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*)): أود أن أشكر السيد كيتينغ والسفير ماديرا والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة ملامبو - نغوكا على إحاطاتهم الإعلامية. إن الإحاطات الإعلامية المقدمة أكدت بوضوح أن الحالة في الصومال لا تزال هشة وأن العديد من التحديات لا تزال محدقة بشعبه، لا سيما بالنسبة بالنساء والفتيات. وقد تأثرت تحديدا بالمعلومات التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ذلك الصدد.

ومن أجل التصدي للتحديات التي تواجهها النساء والفتيات في الصومال، نحتاج إلى زيادة تمثيل المرأة في الهياكل والعمليات السياسية. ونشعر بقوة أن الصومال أمامه الآن فرصة واضحة للنهوض بالمساواة بين الجنسين في خطة الإصلاح وعملية مراجعة الدستور والتحضير للانتخابات التي ستجري في عام ٢٠٢٠.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة الصومال الاتحادية في الإصلاحات الاقتصادية والسياسية وإصلاحات القطاع الأمني،

ولكن وفقا لمقدمي الإحاطات الإعلامية، لا تزال العديد من التهديدات قائمة. وتشمل التطرف العنيف والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي واحتمال اندلاع المزيد من الأزمات الإنسانية. ومن هذا المنطلق، أود أن أركز على ثلاث مسائل: أولا، تنفيذ الخطة الانتقالية؛ ثانيا، ضرورة معالجة الأسباب الجذرية؛ وثالثا، حماية المدنيين.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، نحث الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على التعجيل بتنفيذ الخطة الانتقالية. والشهور المقبلة ستكون حاسمة الأهمية؛ ويعتمد النجاح في تلك الخطة على الجهود والتعاون فيما بين كافة الجهات الفاعلة المعنية – جهود الصوماليين أنفسهم أولا والبعثة وجهود المجتمع الدولي في تقديم الدعم. وفي ضوء ذلك، نرحب برياح التغيير التي تعصف بمنطقة القرن الأفريقي. ونشيد بالالتزام المشترك الذي أبرم مؤخرا بين إريتريا والصومال لإعادة العلاقات الدبلوماسية.

وهذا ينقلني إلى النقطة الثانية. من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للنزاع إذا أردنا تحقيق السلام المستدام. وتعزيز سيادة القانون أمر أساسي للتصدي لتلك الأسباب مثل الفساد والإفلات من العقاب. وإصلاح قوات الأمن الصومالية، من ناحية، ضروري لتقليص قوام البعثة التدريجي وخروجها في نهاية المطاف؛ ومن جهة أخرى، لن يكون ذلك فعالا إلا في إطار عدالة قوي. ويجب على الحكومة الاتحادية للصومال أن تحرز تقدما حقيقيا. ويشمل ذلك تنفيذ الاتفاقات المبرمة في وقت سابق بشأن عملية مراجعة الدستور وإقامة النظام الاتحادي وإصلاح القضاء.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء تأثير تغير المناخ والتغيرات البيئية على استقرار الصومال. ونؤكد على النقاط التي أدلى بها زميلنا ممثل السويد في وقت سابق. وفي القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨)، شدد مجلس الأمن على ضرورة تقييم المخاطر والاستراتيجيات المتعلقة بهذه العوامل. وندعو الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية إلى إحراز تقدم بشأن هذه المسألة، ونتطلع إلى التقرير الجديد للأمين العام، الذي يجب أن يشمل الإبلاغ عن تلك المسائل.

وانتقل إلى النقطة الثالثة والمتعلقة بحماية المدنيين. إذ يساورنا بالغ القلق إزاء الخسائر الفادحة التي لا يزال

الصراع يتسبب فيها في صفوف المدنيين. وما زال يساورنا القلق إزاء نطاق الاستغلال والاعتداء الجنسيين على النساء والفتيات. والعنف الجنساني لا يزال يشكل مصدر قلق، لا سيما للمشردين داخليا، الذين يعانون من الضعف البالغ أصلا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا الكبير للقوات الوطنية والدولية في الصومال. وفي الوقت نفسه، ندعو حكومة الصومال وشركاءها الدوليين إلى بذل كل الجهود الممكنة لمنع وقوع إصابات بين المدنيين أثناء العمليات. بالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان أن تكفل حكومة الصومال الاتحادية محاسبة مرتكبي العنف الجنسي. وفي هذا الصدد، نرحب بالموافقة على مشروع قانون الجرائم الجنسية ونأمل أن يسن قريبا على المستوى الاتحادي. وأود أن أشدد على أن المساءلة أمر أساسي لتحقيق مستقبل سياسي مستقر.

في الختام، نشيد بحكومة الصومال الاتحادية لتشجيعها وضع خطه إصلاح إيجابية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن حجم التحديات التي تواجه الصومال لا يزال هائلا. وقد يؤدي عدم التصدي لأي منها إلى أثر غير مباشر على التحديات الأخرى، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معاً بطريقة منسقة. وستواصل مملكة هولندا دعم الصومال على طريق الاستقرار.

وختاما، أود أن أؤكد مجددا تقديرنا للممثل الخاص كيتينغ، الذي سيسلم الشعلة في نهاية الشهر. ونريد أن نشكره على

التزامه الدؤوب ومثابرته وقيادته. نحن معجبون بشجاعته، لا سيما في ظل هذه الظروف الصعبة. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة، ونرحب بتعيين السيد نيكولاس هايسوم ممثلا خاصا جديدا.

السيد عمروف (كازاخستان): نشكر السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام، على خدمته المتفانية، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المقبلة. يسرني مرة أخرى أن أرى السيد فرانسيسكو ماديرا، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، اللذين التقينا بهما في مقديشو خلال الزيارة التي قامت به إلى الصومال اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. ونعرب أيضا عن تقديرنا للإحاطة الإعلامية الثاقبة للسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأخيرا، فإننا نرحب بالسيد أبوكر ضاهر عثمان، الممثل الدائم للصومال، في هذه القاعة.

أود في البداية أن أتقدم بالتعازي في مقتل عدد من الأشخاص، بمن فيهم الأطفال، في الهجوم الإرهابي الذي شنته حركه الشباب بمقديشو في ٢ أيلول/سبتمبر. يذكرنا هذا العمل الجبان من أعمال العنف بهشاشة الحالة الأمنية في البلد والحاجة إلى بذل كل جهد ممكن للحفاظ على استقراره الذي تحقق بشق الأنفس.

ونرحب بالزخم الإيجابي الذي شهدته مؤخرا منطقة القرن الأفريقي، إذ نشهد التقارب التاريخي بين بلدان المنطقةالذي قادته الإرادة السياسية القوية من أجل التغيير التي أبداها الزعيم الجديد لإثيوبيا، ونثني على القيادة السياسية في المنطقة على الشروع في هذه التغييرات الإيجابية وتعزيزها بهدف توجيه دولها نحو مستقبل سلمي ومزدهر طال انتظاره.

أما على الصعيد السياسي، فنلاحظ التقدم الذي أحرزته حكومة الصومال في تنشيط الحوار السياسي الرفيع المستوى مع الولايات الاتحادية، وتعزيز عمليات المصالحة وسلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وفي هذا السياق، نرحب بالنتائج المهمة التي حققها اجتماع مجلس الأمن القومي المعقود بابايدوا في حزيران/يونيه، وتوصل إلى اتفاقات رئيسية بشأن الخطة الانتقالية، وتقاسم الإيرادات، والنموذج الانتخابي لانتخابات الصوت الواحد للشخص الواحد لعام ٢٠٢٠. إننا نثني على برنامج الإصلاح الشامل والجريء والرؤية التنموية للرئيس فارماجو ورئيس الوزراء خيري ونؤيدهما بكل إخلاص، ونتوقع أن نشهد تنفيذهما على نحو مستمر. كما نؤيد المبادرة الرامية إلى إنشاء نظام انتخابي شامل للجميع، بمشاركة المرأة وممثلين عن المجتمع المدني ككل والأقليات القومية. وما من شك في أنه يجب تمكين المرأة من تقديم مساهمة حيوية في عملية السلام وإعطاؤها دور قيادي في صنع القرار وتعبئة القواعد الشعبية للعمل المجتمعي.

ومن المهم بناء توافق في الآراء بشأن تلك المسائل وغيرها من المسائل الحاسمة كأساس لإحراز مزيد من التقدم، بما في ذلك اختتام عملية مراجعة الدستور وتحديد النموذج الاتحادي للصومال. إننا نشجع القادة السياسيين في البلد على تجاوز خلافاتهم بطريقة بناءة ومفيدة للأطراف من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة في الصومال. كما نرحب بالتدابير التي اتخذتها الهيئات الدستورية الاتحادية لضمان عقد المؤتمر الدستوري الوطني، وإتاحة الفرصة لإجراء عملية مراجعة شاملة للجميع يتولى زمامها الصوماليون.

علاوة على ذلك، نود أن نشدد على أهمية الدعم المستمر والمنسق من المجتمع الدولي لعملية إنعاش الصومال واستقراره. في هذا الصدد، يشكّل منتدى الشراكة المعني بالصومال المنعقد في بروكسل يومي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه خطوة هامة نحو مواصلة تطوير شراكة دولية لتيسير تنفيذ الخطة الانتقالية وتعزيز صمود الصومال في مواجهة الكوارث والصدمات الإنسانية.

أما على الصعيد الأمني، فنشعر بالقلق إزاء استمرار التهديدات التي تشكلها حركة الشباب وجماعات يزعم أن لها صلات مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. نحن ندين جميع أعمال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، التي تقوض الحالة الأمنية والإنسانية الهشة وعملية بناء السلام.

ونقر بدور بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونثني على بعثة الاتحاد الأفريقي ومختلف كيانات الأمم المتحدة على تفانيهم تجاه أمن الصومال. ومن الأهمية بمكان التنفيذ السريع لهيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية، بدعم منسق من الشركاء الدوليين.

وفي الوقت نفسه، فإن نقل المسؤوليات من البعثة إلى قوات الأمن الوطني ينبغي ألا يتسبب في فراغ أمني. والاستمرار في بناء قدرات الجيش الوطني الصومالي أمر ضروري من أجل زيادة الفعالية. ونلاحظ بارتياح الجهود التي تبذلها حكومة الصومال في معالجة مسألة انتشار الأسلحة وإبداء الالتزام ببناء قدراتها في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة. وقبل يومين تحديدا، قُدمت إلينا إحاطة إعلامية عن طريق التداول بالفيديو من أحد مستشاري الأمن الوطني في لجنة الجزاءات بشأن حالة القضية، وسنواصل رصد العملية عن كثب، لأنها ذات أهمية حيوية لأمن البلد واستقراره.

وفيما يتعلق بالجبهة الإنسانية، ندعو المجتمع الدولي إلى سد الفجوة في التمويل خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال لمعالجة مسائل المشردين داخليا والعواقب واسعة النطاق المتعلقة بالمناخ. وما برحت كازاخستان، من جانبها، تسهم في تنفيذ الخطة من خلال المساعدة على التخفيف من الجفاف في المناطق المتضررة كثيرا.

أخيرا، نود أن نشدد على أهمية ضمان سرعة الانتعاش الاقتصادي في الصومال. وفي هذا الصدد، نشجع حكومة الصومال على اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لتنفيذ الإصلاحات المالية، وبناء المؤسسات وتحسين الأداء الاقتصادي. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يعزز دعمه لمواصلة تطوير الصومال ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

السيدة ميلي كوليفا (غينيا الاستوائية) (*تكلمت بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يكرر ما أعرب عنه المتكلمون السابقون من ترحيب بالممثل الدائم الجديد لإثيوبيا في مجلس الأمن. نحن ممتنون على الإحاطات الإعلامية المفصلة والزاخرة بالمعلومات التي قدمها السيد مايكل كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، والسيد فرانسيسكو كايتانو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

في البداية، أود أن أعرب عن جزع وفد بلدي جراء هجمات يوم الإثنين التي شنتها حركة الشباب الإسلامية على أحد مباني الحكومة في مقديشو، مما أسفر عن مقتل ستة أكثر من اثني عشر شخصا. ونود أن نتقدم بتعازينا للحكومة الصومالية وللأسر المكلومة.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم ميدانيا نتيجة للتدابير الأمنية التي اتخذتها الحكومة الاتحادية الصومال والجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فإن الحالة الأمنية في مقديشو لا تزال مثيرة للقلق. وندين الحركة الشباب وغيرها من الجماعات الإرهابية، التي لا تزال تمثل التهديد الرئيسي للسلام والأمن في الصومال. فهي تحتفظ بوجود لها في وسط الصومال وجنوبه على الرغم من التدابير التي تم اتخاذها.

وتعتقد حكومة بلدنا بوجوب إعطاء السلام وأمن الدول الأولوية العليا وأقصى درجات الاهتمام في الأمم المتحدة لأنه ما لم يتحقق السلام، فلن تتحقق أي تنمية، وما لم تتحقق

التنمية، فمن الصعب ضمان كرامة الأشخاص وسلامتهم وحريتهم.

لذلك، نؤيد تأييدا تاما القضاء على الأنشطة الإرهابية، التي تمثل العقبة الرئيسية أمام تنمية الصومال.

لكن من الواضح أيضًا أن البُعد الأمني ليس هو القضية الوحيدة التي نحتاج إلى معالجتها. فحكومة الصومال بحاجة إلى دعم قوي من جانب المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، مثل الفقر، والافتقار للتعليم وفرص العمل، والتطرف العنيف. وفي هذا الصدد، نود تأكيد أهمية دعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال للعملية السياسية الشاملة التي تقودها حكومة الصومال، بما في ذلك قيام الأمم المتحدة بتقديم مساعيها الحميدة دعما لجميع المسائل المتوخاة في القرار ٢٤٠٨ (٢٠١٨).

ونشعر بالقلق إزاء قرار قيادة بعض الولايات الأعضاء في الاتحاد الذي اتخذته السبت الماضي والمتعلق بقطع علاقاتها مؤقتا مع الحكومة الاتحادية. ونعتقد أن هذا القرار سيؤدي إلى زيادة الضغوط على الحالة السياسية الهشة بالفعل في البلد، لا سيما داخل الحكومة. ونرحب بإعلان الحكومة الاتحادية عن استعدادها لحل أي مشاكل مع الولايات الأعضاء في الاتحاد وفقا للدستور. وفي هذا الصدد، ندعو الأطراف إلى استئناف الحوار من أجل إحراز المزيد من التقدم بشأن الأولويات الرئيسية، بما في ذلك تقاسم السلطة والموارد، ومراجعة الدستور، والاتحاد المالي، والاستعدادات للانتخابات المقرر تنظيمها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ وفقا لمبدأ شخص واحد، صوت واحد، ودعم قوات الأمن الإقليمية واستكمال النموذج الاتحادي لمؤسستي العدالة والسجون.

وأخيرا، يشعر وفد بلدي بقلق بالغ إزاء حالات العنف الجنسي ضد النساء والفتيات المشردات داخليا، مما يجعل وضعهن ضعيفا بشكل خاص. وسيكون من الضروري تحسين الإطار القانوني للبلد، ونظامه الخاص بحماية حقوق الإنسان وقدرة مؤسساته وشرعيتها على المساعدة في مكافحة الإفلات من العقاب، وتحسين المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان وتشجيع المصالحة.

السيدة فرونتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم المفيدة للغاية. وأود على وجه الخصوص أن أشيد بالممثل الخاص، مايكل كيتنغ، على عمله المضني للغاية ومواصلة بذل جهوده الرامية إلى دعم خطة بناء السلام وبناء الدولة في الصومال خلال السنوات الثلاث الماضية تقريبا، وأتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية. وأود أيضا أن أهنئ السيد نيكولاس هايسوم على تعيينه ممثلا خاصا جديدا للأمين العام في الصومال.

وترحب بولندا بالتطورات الدبلوماسية الأخيرة في القرن الأفريقي بين إثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي. ونأمل أن تتمكن من إيجاد حلول سلمية لمشاكلها الرئيسيةبهدف إقامة شراكات جديدة ودائمة والتعاون الاقتصادي على نحو يصب في مصلحة الأمن الإقليمي والنمو المستدام.

وفيما يتعلق بالصومال، ترحب بولندا بالتقدم الذي أحرزه حتى الآن، ولكننا نلاحظ أيضا هشاشة الحالة. ونثني على الحكومة الاتحادية على وضعها خطة طموحة للإصلاحات. ونرحب بالاتفاق المبدئي على الجدول الزمني للانتخابات، وكذلك العمل المستمر بشأن قانون الانتخابات. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن هناك عمليات أخرى يجب أن تمضي قدما بالتوازي، لا سيما النظام الاتحادي، ووضع اللمسات الأخيرة على مراجعة الدستور، التي ستسمح بإجراء انتخابات الشخص الواحد والصوت الواحد، في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

إننا نقدر الالتزام الذي أبدته حكومة الصومال الاتحادية بالإصلاح الاقتصادي، ولا سيما جهودها الرامية إلى تعزيز

الإنضباط في الميزانية وزيادة الإيرادات المحلية. ويصعب تحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة بدون اتخاذ خطوات ملموسة لمكافحة الفساد. وفي هذا الصدد، نعتبر حملة مكافحة الفساد التي أطلقتها الحكومة تطورا إيجابيا.

ولا تزال الحالة الأمنية مهمة لإنجاح جهود الإنتعاش الإقتصادي، وتحقيق التنمية في الصومال. وهناك حاجة ملحة إلى إحراز تقدم بشأن إصلاح قطاع الأمن، وكذلك بشأن المسائل المتصلة بالتسوية السياسية، بما في ذلك تقاسم السلطة والموارد، ويتطلب ذلك بذل جميع الأطراف الفاعلة جهودا متضافرة. لذلك، ندعو الحكومة الاتحادية، والبرلمان الاتحادي في الصومال والولايات الأعضاء في الاتحاد، إلى العمل معاً لمصلحة الشعب ولتنفيذ هيكل الأمن القومي. كما ندعو المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الصومالية بطريقة منسقة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا الكبير لمنتدى الشراكة الصومالي الأخير الذي عقده شركاء دوليون في شهر تموز/يوليه، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والسويد، إلى جانب الحكومة الاتحادية للصومال.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أؤكد الأهمية الحاسمة للشمولية السياسية، وضمان مشاركة المرأة بشكل حقيقي في العمليات السياسية في الصومال. وأتفق كثيرا مع السيدة فومزيل ملامبو نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي ترى أنه بوسع المرأة في الصومال القيام بدورحيوي في جهود بناء السلام وتحقيق المصالحة والصمود، ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمات، ووضع الإستراتيجيات لمكافحة الإرهاب. ويتعين على المجلس الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي نشهده، ونؤيد الجهود التي تبذلها الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز المشاركة السياسية للمرأة في الصومال. ونرى أيضا أن ألمرأة يمكنها الإضطلاع بدور أكبر به في مجال إعادة البناء والانتعاش الاقتصادي بعد النزاع. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر جميع مؤسسات الأمم المتحدة في الصومال على تشجيعها للتربية الوطنية والمساواة بين الجنسين وتعبئة الشباب. ونشيد بشكل خاص باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة والصومال للمساواة بين الجنسين.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الشكر إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وأسرة الأمم المتحدة بأكملها وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن الأطراف الفاعلة الأخرى الموجودة في الميدان، على جهودها اليومية ودعمها للصومال في مساره نحو تحقيق السلام والاستقرار.

السيد العتيبي (الكويت): نتقدم بالشكر للمثل الخاص للأمين العام في الصومال السيد مايكل كيتينغ على إحاطته الإعلامية القيمة، وعلى كل ما قدمه لصالح المنظمة والصومال خلال سنوات عمله، وأتمنى له التوفيق في مهامه القادمة. كما نتقدم بالشكر إلى كل من الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي فرنسيسكو ماديرا، وللرئيسة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة بمزلي ملمبو نغوكا.

وأود اليوم أن أتناول موضوع النقاش من ثلاث زوايا، وهي التطورات المحلية، ثم التطورات الإقليمية والدولية، وأخيرا الإرهاب والوضع الأمني. وبالنسبة للتطورات المحلية، نرحب بالتحسن على صعيد العلاقة بين مؤسسات الدولة في الصومال بما في ذلك التوافق ما بين السلطات الرسمية وكذلك التحسن على مستوى العلاقة مع الولايات الاتحادية، إن هذا التحسن المطرد قد دفع جامعة الدول العربية إلى الترحيب بعدة أمور، منها نجاح المصالحة الوطنية، ودعم خطة التنمية الوطنية الصومالية، وذلك في قرار مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي عقد في شهر نيسان/أبريل الماضي،

والذي يرحب أيضا ويدعم الاستقرار في الصومال ويدعو الدول العربية لتقديم كافة أوجه الدعم للحكومة الصومالية. وقد دعت الرئاسة الحالية للمجلس الوزاري، خلال الدورة الأخيرة لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري التي عقدت

قبل يومين في القاهرة، الدول العربية إلى دعم حكومة الصومال المنتخبة، وألا تألو جهدا في العمل معها من أجل تعزيز السلام والتنمية.

كما نعرب عن دعمنا لجهود حكومة الصومال من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية في ظل الصعوبات التي تواجهها. ونذكر، كذلك، بالدعوة الموجهة قبل الجامعة العربية للمنظمات والصناديق العربية لتقديم الدعم للحكومة الصومالية من أجل تحسين الأوضاع في أرجاء الصومال كافة. ونجدد الدعوة إلى ضرورة وحدة المجلس في دعم سيادة واستقرار الصومال وسلامة أراضيه الإقليمية مع ضرورة توفير ما يلزم من دعم سياسي ومادي.

ثانيا، فيما يتعلق بالتطورات الإقليمية والدولية، فإن التطورات الإيجابية في منطقة القرن الأفريقي تمثل تقدما كبيرا سيسهم، لا محالة، في توطيد السلام والأمن في المنطقة. ونرحب بالزيارات المتبادلة بين قادة الدول في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك الزيارة التي قام بها فخامة رئيس جمهورية الصومال الاتحادية إلى أسمرة، وكذلك بالاجتماع الرباعي الذي عقد في جيبوتي الذي جمع بين وزراء خارجية الصومال وإريتريا وإثيوبيا وجيبوتي. إن الأثر الإيجابي لهذه التطورات الإيجابية لن يقتصر على دول القرن الأفريقي بل يتعداه إلى دول الجوار.

لقد تضمن التقرير الأخير للأمين العام عن الصومال (S/2018/800) عددا من التطورات الإقليمية المقلقة، ولكن بشكل أقل مما سبق، مما يدعونا إلى التفاؤل الحذر. ونرحب بعقد مؤتمر الشراكة الصومالي في بروكسل في شهر تموز/يوليه الماضي، الذي شاركت فيه دولة الكويت دعما للخطة الانتقالية وخطة الهيكل الأمني الوطني، تمهيدا لإجراء الانتخابات بحلول عام ٢٠٢٠.

ثالثا، فيما يتعلق بالإرهاب والأمن، فإن الهجمات الإرهابية المتكررة على الصومال للعاصمة، التي كان آخرها في يوم ٢ أيلول/سبتمبر، تبعث على القلق الشديد. ونحن نجدد إدانتنا لها بأشد العبارات مثلما ندين حركة الشباب الإرهابية، التي تقف وراء تلك الأعمال الشنيعة، ونشيد بالدور الشجاع لقوات الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي لتصديها للمخاطر التي يواجهها الصومال ولحماية شعبه ومؤسساته مقدرين لهم تضحياتهم ونترحم على من فقدوا أرواحهم.

ونرحب بالتطورات الجارية على صعيد نقل المسؤوليات من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الجيش الوطني الصومالي، وفقا لتوصيات تقييم التأهب العملياتي، بالإضافة إلى تدشين نموذج الشرطة الجديد. وكما سمعنا في جلسة الأمس (انظر S/PV.8349) من المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي، بأن العمل المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يقدم لنا المزيد من فرص التعاون الاستراتيجي بين المنظمتين في القارة الأفريقية.

وختاما، إذ نجدد الشكر للسيد كيتينغ، يطيب لي الترحيب بخلفه السيد نيكولاس هايسوم، متمنيا له التوفيق في منصبه الجديد. ونتطلع إلى العمل سويا من أجل إنجاح مهامه وتحقيق المزيد من الاستقرار في الصومال.

السيد بوليانسكيي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، السيد مايكل كيتينغ، الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والسيدة فومزيلي ملامبو – نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما يسرنا كثيرا أن نرى زميلنا الإثيوبي الجديد في القاعة اليوم. ونرجو له كل النجاح، ونحن على استعداد للعمل معه عن كثب في المجلس.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز بين مقديشو والولايات الأعضاء في الاتحاد في استعادة الدولة الصومالية. ونود أن نسلط الضوء بوجه خاص، في ذلك السياق، على التقدم المحرز

بشأن الإصلاح الدستوري، وبشأن وضع إطار تشريعي لإجراء انتخابات عامة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، وبالتوقيع على اتفاق بشأن تقاسم عائدات المعادن.

وفي الوقت نفسه، نحث جميع الأطراف السياسية الفاعلة في الصومال على تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية حصرا. وننوه بجهود الوساطة التي بذلها الرئيس فرماجو في ذلك الصدد، فضلا عن جهود المنظمة الحكومية الدولية للتنمية والممثل الخاص للأمين العام. فهذه الجهود مهمة بصفة خاصة بالنظر إلى أن التحديات التي تواجه الأمن في الصومال لا تزال خطيرة للغاية. فالمنظمتان الإرهابيتان، حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام تواصلان القيام بأنشطة تخريبية على الأراضي الصومالية، ولا يزال يتعين على السلطات الصومالية فعل الكثير لوضع حد لتلك التهديدات. وتمس الحاجة بوجه خاص إلى جهود مشتركة فعالة للعمل على بناء هيكل للأمن الوطني. فالأولوية هنا تتمثل في ضمان نقل المسؤولية عن أمن البلد إلى الصوماليين أنفسهم. ونشكر بصفة خاصة، في ذلك الصدد، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي لا تزال تقدم مساهمة ضخمة في تطبيع الحياة في الصومال. ومن المهم، في ظل الظروف الراهنة، ليس تكييف البعثة على الحالة المتغيرة على الأرض فحسب، بل كذلك كفالة أن تسير عملية إعادة تشكيلها جنبا إلى جنب مع إنشاء هياكل إنفاذ القانون الصومالية. ونحن على استعداد لمناقشة طرائق تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من ميزانية الأمم المتحدة.

وإحراز التقدم في بناء الدولة وإنشاء مؤسسات قادرة على البقاء في السلطة، لا سيما على الجبهة الاجتماعية، لا يقل أهمية. ويجب أن تعالج التحديات الإنسانية الحادة التي يواجهها البلد في أقرب وقت ممكن. ونحن نؤيد الدعوة إلى ضمان المشاركة الفعالة للمرأة في تلك العملية.

وقد جعلت التطورات الأخيرة في المنطقة من الممكن التحدث بأمل عن مستقبل منطقة القرن الأفريقي. وقد امتد الزخم الإيجابي الذي بدأ بتطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا إلى جميع مناطق القارة. ونعتقد أن الخطوات التي اتخذتها دول المنطقة، بما في ذلك الصومال لاستعادة علاقات حسن الجوار بين شعوبها ستؤدي، في نهاية المطاف، إلى تحقيق ما ترغب فيه من استقرار وازدهار. إننا نرجو لبلدان القرن الأفريقي كل النجاح على ذلك الطريق، ونحن على استعداد لدعمها بكل الطرق الممكنة.

وأود كذلك أن أعرب عن امتناني لمايكل كيتينغ على عمله المفيد على ملف الصومال خلال السنوات الثلاث الماضية. ونرجو له التوفيق في كل مساعيه المستقبلية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر الممثل الخاص كيتينغ على إحاطته الإعلامية وعلى عمله المتفاني خلال الأسابيع الثلاثة الماضية لتعزيز أهدافنا المشتركة في الصومال. كما أشكر السفير ماديرا على ملاحظاته، وأود أن أعرب عن شكر خاص للسيدة ملامبو – نغوكا، على حضورها هنا اليوم وعلى عملها في تحسين حياة المرأة.

إن الصومال تجد نفسها في لحظة حاسمة. فلأول مرة منذ أكثر من عقدين من الزمن، تسنح للصومال فرصة حقيقية للتقدم نحو حماية نفسها وتأمين بلدها. ولم تأت هذه الفرصة من دون كلفة. فالتقدم الذي شهدناه نحو تحقيق السلام والاستقرار على مدى السنوات الـ ١٠ الماضية يعزى بدرجة كبيرة إلى تضحيات البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن مساهمات الشركاء الدوليين والجهات المانحة. إن الولايات المتحدة تحترم وتقدر تضحيات واستثمارات هذه البلدان، ونشيد إشادة خاصة بالجنود الذين قتلوا أو أصيبوا أثناء العمل في الصومال وبأفراد أسرهم.

ولاستفادة الصومال من الفرصة التي تتيحها هذه اللحظة، لا بد من إحراز تقدم في تعزيز أداء البعثة وخضوعها للمساءلة. ويجب إحراز تقدم في المشاركة المجدية للمرأة. وندعو جميع الشركاء إلى إحراز تقدم في إنفاذ سياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، والأهم من ذلك، إحراز تقدم صوب انتقال المسؤولية عن الأمن إلى قوات الأمن الصومالية.

وهذا لا يتأتى إلا من خلال التخفيض الذكي والمدروس لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي بطريقة تعكس الظروف على أرض الواقع.

والتقدم على المسار السياسي مهم بنفس القدر في الأشهر القادمة. وأسوة بالأمين العام، فإن الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء التوترات بين الولايات الأعضاء في الاتحاد والحكومة الاتحادية في الصومال. فهذه التوترات تهدد التقدم الذي تحقق في الصومال بصعوبة. وما نحتاجه عوضا عن ذلك هو روح المصالحة. وندعو القيادة الاتحادية وقيادات الولايات إلى المشاركة بشكل بناء والعمل على نزع فتيل هذه التوترات. وعلاوة على ذلك، نحتاج إلى أن نلمس تقدما في عملية المراجعة الدستورية لوضع الأساس للانتخابات العامة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

لقد قالت السيدة ملامبو - نغوكا شيئا خلال زيارتها الأخيرة للصومال وينبغي لنا أن نسترشد بما قالته. قالت إن الفرصة لتحسين دستور أمة ما نادرة الحدوث للغاية - فهي لا تأتي إلا مرة واحدة في كل جيل. وهذه فعلاً فرصة لا تسنح إلا مرة في كل جيل للنهوض بحياة جميع الصوماليين وتحسينها. وعلى قيادة البلد وجميع الأطراف في المنطقة أن تغتنم هذه الفرصة. والأمر يعود إلى مجلس الأمن لدعم هذا التقدم مع بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وحكومة الصومال.

إن الصومال الآمن والشامل للجميع والخالي من الفساد أمر ممكن. سنواجه تحديات سياسية وأمنية؛ وهذا من المسلمات. ولكن إذا ظللنا متحدين في التزامنا بالتقدم، أعتقد بصدق أننا سنشهد في نهاية المطاف الصومال المزدهر حيث يمكن لجميع المواطنين أن ينعموا بالاستقرار والحرية.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئكم بحرارة، سيدتي الرئيسة، على تولي بلادكم، الولايات المتحدة الأمريكية، رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأتمنى لكم كل التوفيق في قيادتكم للمجلس.

أود أيضاً أن أشكر السيد كيتنغ، الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الأفريقي، والسيدة فومزيلي ملامبو - نغوكا، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إحاطاتهم الإعلامية. ولا أود أن أنسى أخي وجاري وزميلي ممثل إثيوبيا الدائم، السيد أمدي، الذي أرحب بحضوره.

ولما كانت هذه هي الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي يقدمها صديقنا العزيز السيد كيتنغ، بصفته الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، أود أن أغتنم هذه الفرصة لشكره والاعتراف بالدور المهم الذي قام به في دعم التطورات الرئيسية في الصومال خلال السنوات الثلاث الأخيرة، بما في ذلك العملية الانتخابية، وتطوير النهج الشامل للأمن دعما للهيكل الأمني الوطني وخطة الانتقال، وكذلك في مساعدة الصومال على معالجة الأزمة الإنسانية الكبيرة الناجمة عن الجفاف. ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

ونرحب أيضا بتعيين الأمين العام للسيد نيكولاس هايسوم، ممثله الخاص الجديد ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. والسيد هايسوم يحظى بكامل دعمنا ونتمنى له كل النجاح في أداء مهامه.

يحيط وفد الصومال علما بتقرير الأمين العام (S/2018/800)، ويشيد بإشارته فى التقرير إلى التقدم المحرز وإقراره بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها الحكومة الاتحادية للصومال. ومع ذلك، فإننا نقترح بكل احترام في المستقبل، وبغية تعظيم الفائدة من التقرير، أن يعاد تصميمه بحيث يحتوي على إجزاء سردية وتفاصيل أقل عن أحداث بعينها وعلى تحليل أعمق للقضايا الرئيسية فضلا عن التوصيات والاستنتاجات.

خلال العقد الماضي، قطعنا شوطا طويلا في جهودنا المشتركة ولدينا الكثير مما يثبت التقدم الذي أحرزناه في بناء مؤسسات دولتنا وضمان توفير الخدمات الأساسية لشعبنا، مما يمكَن من ترسخ الديمقراطية والدفاع عن الحقوق الأساسية لجميع مواطنينا. وما زالت الحكومة الاتحادية الصومالية تؤمن بأن السياسات الشاملة للجميع والحكم الشرعي هما أساس كل تقدم آخر في الصومال. والطريق إلى تحقيق تلك الرؤية لم يكن سهلا دائما، والأسابيع الأخيرة شهدت اختلافاً جلياً في الآراء ووجهات النظر على مختلف مستويات الحكومة في الصومال أثناء مناقشتنا حول مستقبل شكل الحكم لدينا – الهياكل الاتحادية – وكيف تخصص المسؤوليات على مختلف مستويات الحكومة وكيف توفر الموارد لها.

إن هذه سنوات تشكيل للصومال، وكثيرا ما يكون ظهور أشكال جديدة من الحوكمة عملية يشوبها الاضطراب. والكثير من أعضاء المجلس الجالسين هنا في هذه القاعة يدركون أن في تواريخهم نزاعات مماثلة وخلافات واختلافات في الآراء والأيديولوجيات، ونقاشات حيوية، وهو ما شكل الأساس لحكوماتهم ومؤسساتهم. ولا يختلف الصومال عن ذلك. وشأننا شأن أعضاء المجلس هؤلاء، نحن ملتزمون بإفساح المجال لهذه الحوارات والاختلافات بقوة، وإتاحة الوقت الكافي للخروج بالحلول ولكي تتقارب المواقف. وندرك أن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا من خلال الحوار، ولهذا، فقد دعا الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو الولايات الأعضاء في الاتحاد إلى الاجتماع يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر لمواصلة نقاشنا وحوارنا الوطني. ونحث جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد على الانضمام إلينا على الطاولة لكي يكون الحوار، لا البيانات والمؤتمرات الصحفية، هو الأساس الذي نبني عليه علاقاتنا.

وبالترادف مع كل ذلك، يستمر التقدم الفني المطرد من خلال اللجنة الفنية المعنية بالتفاوض على إقامة النظام الاتحادي المكلفة بدفع المفاوضات قدما بشأن الركائز الأساسية للاستقرار الطويل الأجل، بما في ذلك نموذج الانتخابات وتقاسم الموارد وتوزيع السلطات، من أجل دعم الاتفاقات السياسية على مستوى القيادة. كما عقدنا المؤتمر الدستوري الوطني الصومالي في مقديشو في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو، الذي حدد مسار ووتيرة المؤسسات المكلفة دستوريا بتحديد أولويات العمل، وتحديد الأطر الزمنية اللازمة لإنجاز عملية المراجعة الدستورية.

على الصعيد الأمني، لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا شرسا، وهي قادرة على شن هجمات ضد الشعب الصومالي والمؤسسات الحكومية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأغتنم هذه الفرصة لكي أترحم على ضحايا الهجوم الانتحاري الأخير الذي استهدف مدرسة ومكاتب حكومية في مقاطعة هودان في العاصمة، وأقدم خالص التعازي إلى أسرهم. ولا بد من دحر حركة الشباب وتحييدها على سبيل الأولوية. وبالإضافة إلى تعزيز جهود الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي بشكل كبير، نقترح أن يتخذ مجلس الأمن خطوات إضافية عاجلة من أجل قطع الطريق على بقاء حركة الشباب نهائيا. ونقترح على وجه الخصوص أن يأذن المجلس بموارد واضحة وكافية والوقت الكافي لتمكين لجنة الجزاءات من التأكد بشكل نهائي من مصادر تمويل حركة الشباب، ومن يوفر لها الأسلحة وكيف تدخل تلك الأسلحة والموارد المالية إلى الصومال.

ومن جانبنا، تعمل الحكومة الصومالية على معالجة التكتيك الأساسي لاستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة بوضع استراتيجية وطنية لمكافحتها تجمع بين الدوائر الحكومية للتعامل مع سلسلة الأحداث التي تسمح بتصنيع الأجهزة المتفجرة المرتجلة ونقلها وزرعها وتفجيرها في مقديشو وفي جميع أنحاء البلد، فضلا عن الكشف عن تلك الأجهزة والوقاية من الإصابات. وسيشمل ذلك العمل المهم لبناء القدرات إدارات الجمارك والموانئ ووكالات إنفاذ القانون، فضلا عن وضع السياسات والتشريعات، وتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين المؤسسات الأمنية والوزارات الحكومية ذات الصلة.

وقد شرعنا هذا العام أيضا في الانتقال – وهي عملية طموحة نتحرك من خلالها نحن الصوماليون إلى السيادة الصومالية الكاملة والملكية والقيادة الوطنيتين في إطار الجهود الرامية إلى تحقيق رؤيتنا لدولة آمنة وديمقراطية ومزدهرة. ونواصل تنفيذ الخطة الانتقالية لتمكين الصومال من تولي المسؤولية عن الأمن في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك نقل المهام من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن الصومالية.

وبالإضافة إلى عزيمتنا الوطنية الصلبة، سيتوقف نجاح العملية الانتقالية على الدعم المستمر من المجتمع الدولي، والأهم من ذلك على بناء قدرات المؤسسات الأمنية الوطنية. وبالتوازي مع نقل المسؤوليات الأمنية، فإننا نركز على القيام بما هو ضروري لتنفيذ الركيزة الاقتصادية للعملية الانتقالية. وستكون هذه المهمة أكثر صعوبة، مما يتطلب المزيد من الوقت واستمرار الالتزام الطويل الأجل من جانب شركائنا الدوليين أثناء العملية الانتقالية وبعدها.

ونعتقد أن الانتعاش الاقتصادي هو محور إدارتنا. وقد أدركنا في وقت مبكر أنه بغية تنفيذ عمليات تحسين الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات والتنمية الاقتصادية، فقدكنا بحاجة إلى تخفيف عبء الديون والوصول إلى المؤسسات المالية الدولية. ولذلك أعطينا التزامنا الراسخ للتنفيذ الناجح للبرنامج الذي يرصده موظفو صندوق النقد الدولي، الذي هو الآن هدف استراتيجي لحكومتنا. كما أن تعبئة الإيرادات المحلية يمثل أيضاً أولوية عالية، إذ ننظر إلى الإيرادات المحلية المستدامة والموثوقة باعتبارها أساسية للحد من الاعتماد على المعونة ولتعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير الخدمات العامة للمواطنين، الأمر الذي هو بالنسبة إلينا عامل هام للحفاظ على التحسن الأمني.

وكجزء من برنامج ضبط أوضاع المالية العامة، فإننا أيضاً ماضون في استعراض النفقات الأمنية. إن الإصلاحات التي نتخذها الآن تشمل إصلاح مرتبات القطاع الأمني، مع التسجيل البيومتري لجميع موظفي الأمن. ونحن حريصون على تعزيز أنظمتنا من خلال الحكم الرشيد. إن مكافحة الفساد وضمان الشفافية هما من الأولويات الرئيسية لحكومة بلدي. وثمة نقلة نوعية في هذا الصدد في الصومال. ونحن على طريق واضح لزيادة المساءلة والشفافية، وقد بدأنا ببعض الإصلاحات الصعبة، التي تهدف إلى تحويل دولتنا، والتي تقتضي المساءلة على جميع المستويات، الاتحادية والإقليمية على السواء. ومن المتوقع أن تفي حكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء فيها بمعايير الحوكمة هذه، وقد عقدنا العزم على دعم هذه البلدان في تحقيق تلك الأهداف.

وفيما يتعلق بحقوق المرأة، تظلّ الحكومة الصومالية ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز وتحقيق المساواة لجميع المواطنين وتمكين المرأة. ونُثني على عمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الصومال، التي دعمتنا في تحسين حياة الفتيات والنساء عبر مسيرتنا الطويلة الأمد للخروج من الحرب الأهلية التي طال أمدها. ومن الناحية التاريخية، أدت المرأة الصومالية دوراً هاماً في حل النزاعات وهي أساسية لبناء السلام المستدام في الصومال. لقد زادت عقود من النزاع الأعباء الواقعة على النساء والفتيات، بيد أن انتقالنا من مرحلة النزاع يقدّم أيضاً المزيد من الفرص للنهوض بحقوق

المرأة الصومالية، بما يتماشى مع دستورنا والقوانين الدولية ذات الصلة. فعلى سبيل المثال، ينطوي الاستعراض الدستوري الحالي على إمكانات كبيرة لزيادة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، اليوم ومن أجل الأجيال المقبلة. ولذلك فإن وزارتنا لشؤون المرأة وحقوق الإنسان تأخذ زمام المبادرة بجمع النساء الصوماليات المبرزات والقويات في أول مؤتمر وطني للمرأة الصومالية، المقرر عقده في مقديشو في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. ويهدف المؤتمر إلى تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في مراجعة دستور الصومال وسلوكها السبيل نحو إجراء الانتخابات في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، من خلال عملية تقودها وتتولى زمامها الجهات الوطنية.

إن النساء الصوماليات يملكن مواهب جمّة، ونحن نعتز بهن. ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بالسيدة أصلي حسن عبادي، إحدى أوائل الطيارين المقاتلين في أفريقيا، والتي خدمت بلدها باعتزاز على مدى عقود من الزمن. وستظلّ الجهود التي تبذلها حكومة بلدي قائمة على مبدأ عدم ترك أي امرأة أو فتاة تتخلف عن الركب.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد امتنان حكومة وشعب الصومال للأمين العام، ولممثله الخاص في الصومال ولسائر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، على التضحيات التي قدموها في سبيل سلام نهائي ودائم في الصومال. وأود أن أشكر جميع شركائنا في المجتمع الدولي على الوقوف إلى جانبنا في تضامن من أجل تعزيز أسس السلام والديمقراطية والتنمية التي وضعنا أسسها. وفي آفاق المستقبل، لا بد من تعزيز هذا الدور لتمتين سيادة الصومال وسلامتها الإقليمية. وسنواصل العمل على طريق تحقيق رؤيتنا المشتركة المتمثلة في تحقيق السلام والاستقرار والديمقراطية للصومال بالاعتماد على الذات، وهو عامل أساسي في تحقيق السلام والتعاون في المنطقة على الدوام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.